

محضر الجلسة رقم 531

التاريخ: الثلاثاء 19 ذو الحجة 1427 (9 يناير 2007)

الرئاسة: المستشار السيد محمد فضيلي الخليفة الأول لرئيس المجلس.

التوقيت: ساعتان وخمس وخمسون دقيقة، ابتداء من الساعة الثانية وأربعين دقيقة بعد الزوال.

جدول الأعمال: الأسئلة الشفوية.

المستشار السيد محمد فضيلي رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

بسم الله، أعلن عن افتتاح الجلسة.

حضرة السيد الوزير المحترم،

السيدات المستشارات المحترمات،

السادة المستشارين المحترمين،

عملا بأحكام الفصل 56 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي للمجلس تخصص هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها، كما أخطر المجلس الموقر أننا سنكون على موعد بعد نهاية هذه الجلسة مع جلسة أخرى تخصص للدراسة والتصويت على النصوص التالية:

- مشروع قانون رقم 41.06 يتعلق بتصفية ميزانية السنة المالية لسنة 2002؛

- مشروع قانون رقم 01.06 يتعلق بالتنمية المستدامة لمناطق النخيل وحماية نخلة الثمر.

وقبل الشروع في تناول جدول الأعمال المدرج أعطي الكلمة للسيد الأمين ليطلعكم على ماجد من مراسلات وإعلانات، فليفضل السيد الأمين مشكورا.

المستشار السيد أحمد حاجي أمين المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أختي، إخواني المستشارين المحترمين،

الأسئلة الشفوية والكتابة التي توصل بها مجلس المستشارين ابتداء من

2 يناير 2007 إلى غاية يومه الثلاثاء 9 منه.

- عدد الأسئلة الشفهية: 18 سؤالا؛

- عدد الأسئلة الكتابية: 5 أسئلة؛

- عدد الأسئلة التي تم سحبها: سؤال واحد.

- عدد الأسئلة التي تم تأجيلها: واحد يتعلق بقطاع التشغيل المبرمج

في أسئلة هذا اليوم.

وكذلك توصل السيد الرئيس مجلس المستشارين بمراسلة من السيد

الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان:

جلسة الأسئلة الشفهية ليومه الثلاثاء 9 يناير 2007، جاء فيها:

سلام تام بوجود مولانا الإمام.

وبعد، يشرفني أن أحيطكم علما أن السيد الوزير المنتدب لدى

الوزير الأول المكلف بالإسكان والتعمير سيجيب عن الأسئلة

الشفوية التي تخص قطاع السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد

الاجتماعي.

وفي هذا الإطار فإني أبلغكم طلب السيد الوزير النظر في إمكانية

إدراج السؤالين الشفهيين الموجهين إليه مباشرة بعد ذلك.

وأبلغكم أيضا طلب السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية بتأجيل

تقديم السؤالين الشفهيين الموجهين إليه إلى جلسة لاحقة، علما أن

هذه الوزارة سبق أن أخطرت المجلس بأن السيد الوزير يتعذر عليه

المشاركة في أشغال جلسة يومه الثلاثاء التاسع يناير 2007.

وتفضلوا بقبول خالص عبارات التقدير والاحترام.

الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان

الإمضاء: السيد محمد سعد العلمي

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، أعطي الكلمة لفريق التحالف الوطني في إطار المادة

128 من القانون الداخلي لإحاطة المجلس علما بقضية طارئة،

فليفضل السيد رئيس الفريق مشكورا.

المستشار السيد أحمد الكور:

شكرا السيد الرئيس.

في إطار المادة 128 من النظام الداخلي، أحيط مجلسنا الموقر علما وعبره الرأي العام الوطني بالوفيات المأساوية التي وقعت في إقليم اخنيفرة وأدت إلى وفاة عدد من الأطفال والرضع بسبب الالتهابات الرئوية الحادة الناتجة عن شدة البرودة وانعدام وسائل الوقاية، مما تسبب آثار هذه الوضعية.

وفي هذا الإطار أود قبل كل شيء تقديم التعازي الحارة باسم الفريق الاشتراكي إلى كل الأسر، وذوي الضحايا من أطفال ونساء وشيوخ الذين لم يستطيعوا مقاومة البرد القارس، ولم يجدوا العناية التي تجنبهم هذا من المآل المأساوي،

السيد الرئيس،

السادة المستشارين،

إن المنطقة المعنية بهذه الأحداث معروفة بانخفاض الحرارة في هذا الوقت، لكن الجديد هو وقوع هذا العدد المهم من الوفيات نتيجة ذلك، وإذا كان البرد هو السبب المباشر عن الوفيات فإن هناك أسباب أخرى أدت إلى ما أدت إليه.

إنه لمن الغريب أنه رغم التحسن المستمر في التجهيزات التحتية من طرق وكهرباء قروية ومستوصفات قروية فإن كل ذلك لم يمنع من وقوع كارثة وفاة عشرات الضحايا جلهم أطفال يقل سنهم عن 3 أشهر.

إن هول هذه الفاجعة يرجع للأسف الشديد إلى المضاربة غير الإنسانية في أئمة الحطب الذي يعد مادة أساسية في التدفئة التي هي شرط الاستمرار في الحياة في هذه المنطقة في هذا الوقت بالذات، فالسكان لا يمكنهم الاستغناء في هذه المناطق محلى التدفئة، والتدفئة بالحطب، لكن مجموعة من الأسر البسيطة والمحدودة الدخل وجدت نفسها عاجزة عن توفير هذه المادة الأساسية نظرا لمضاربة بعض الجهات في أئمتها وارتفاع سعرها بشكل لم يمكن هذه الأسر من شراء الطاقة للتدفئة بالحطب.

لهذا، فإننا في الفريق الاشتراكي نستنكر هذه السلوكات اللإنسانية التي تؤثر بشكل لا أخلاقي على الحياة وتحرم فئات من المواطنين من حقها في الدفء، كما نناشد الحكومة والمسؤولين على التدخل بحزم لمنع تفويت الغابات التي تحتاج الساكنة لحطبها من أجل الاستمرار في الحياة انتظارا لتهيء وسائل أخرى للتدفئة في

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
السيد الرئيس،
السادة الوزراء،
السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

طبقا لمقتضيات النظام الداخلي، يشرفنا في فريق التحالف الوطني أن نحيط مجلسنا الموقر علما بوضعية طارئة أصبحت تضرب الاقتصاد الوطني في العمق وتتعرض سلبا على أكثر من نصف الساكنة المغربية.

الأمر -أيها السادة- يتعلق بالوضعية المزرية التي أضحت يعرفها القطاع الفلاحي في ظل شح الأمطار وتراكم الديون على كاهل الفلاحين، خاصة وأن الموسم الفلاحي قد أوشك على نهايته ولا نرى بوادر حقيقية لموسم ممطر لولا رحمة الله سبحانه وتعالى.

من هذا المنبر فإن الحكومة مطالبة باتخاذ التدابير العاجلة لمساعدة الفلاح لتجاوز ديونه وتأطيره وانتشاله من الوضعية المزرية التي أصبح يعيشها مكرها.

لهذا، فإننا نثير انتباه الحكومة إلى ضرورة الاستجابة لمتطلبات الفلاحين، وخاصة الصغار منهم وفتح المجال للسادة المستشارين في سؤال محوري في الأسبوع المقبل لعرض المشاكل التي يعيشها الفلاح، وذلك بحضور السيد الوزير الأول، كما نطالب باجتماع طارئ للجنة الفلاحة والشؤون الاقتصادية بمجلس المستشارين على عجل بحضور السيد وزير الفلاحة والسيد المدير العام للقرض الفلاحي لطمأنة الفلاحين والبحث عن حلول حقيقية لهذه المعضلة.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، في نفس الإطار الكلمة للفريق الاتحاد الاشتراكي من أجل إحاطة المجلس علما، فليفضل السيد رئيس الفريق.

المستشار السيدة زبيدة بوعيداد:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

على ضرورة الإسراع بالعمل على فك العزلة عن المناطق النائية ببلادنا وتمكينها من الوسائل المادية والبشرية الكفيلة بتحقيق السرعة والنجاحة في التدخل أثناء الكوارث، وكذا تفعيل المعالجة الوقائية تفاديا لوقوع مثل هذه الحالات في المستقبل. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. الكلمة للفريق الاستقلالي من أجل إحاطة المجلس علما، فليفضل.

المستشار السيد العربي القباج:

شكرا السيد الرئيس.

أحيط المجلس علما والرأي العام الوطني بما يلي:

تعرف الإدارة التربوية تهميشا ملحوظا، ويتجلى ذلك في ضعف وهزالة التعويضات عن المهام الإدارية التي لا ترقى إلى طموحات السادة المديرين، وكذا الأعمال التي يقومون بها، خاصة في العالم القروي، حيث يتوجب على المدير التنقل بين مختلف الفروع التابعة للمركزية التي يعمل بها، بالإضافة إلى عدم وجود مساعدين للمدير كما هو الشأن في التعليم الثانوي بشقيه: حراس عامون، نظار، معيدون، مقتصدون.

كما يعاني المدير من عدم التمتع بالإطار الذي ناضلنا من أجله في الاتحاد العام للشغالين بالمغرب منذ سنين، حيث يحتفظ بإطاره الأصلي كأستاذ ويمكن الاستغناء عليه في أي لحظة، وبالتالي يبقى دائما تحت رحمة رئيسه المباشر.

كما يسجل تغيب فئة المديرين عن كل الحوارات النقابية وتعويضها بجمعيات وهمية اختلقت لتمير مشاريع تخص الإدارة التربوية في غياب الحوار الطبيعي ألا وهو النقابة نسجل أن على الحكومة أن تلتزم بالحوار الذي سلكته منذ سنين بدلا من تفتيش أو البحث عن محاور لتمير ما تريد أن تفعله. لهذا، قررت النقابة وباقي فئات هذه الفئة، فئة مديري المدارس الابتدائية القيام بوقفة احتجاجية أمام وزارة التربية الوطنية صبيحة يوم الأربعاء 10 يناير.

ونحيز كذلك أن حاملي الدكتوراه الفرنسية دخل إضرابهم يومه 72 دون أن يبدو وفي الأفق أي مؤشر لإيجاد حل لهذه القضية،

هذه المناطق التي كانت جد باردة، وما وقع هو ناتج عن هذا المشكل بالأساس، وهو تفويت الغابة والحطب في هذه المناطق ويبيع الحطب بأثمنة جد مرتفعة، ولم يستطيع السكان شراء ذلك الحطب ليتمكنوا من التدفئة، فلهذا الوقاية من هذه الأمراض تأتي من هذه الجهة.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لك السيدة المستشارة المحترمة. الكلمة الآن لفريق العهد، فليفضل السيد رئيس فريق العهد مشكورا.

المستشار السيد الحو المربوح:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

طبقا لمقتضيات المادة 128 من النظام الداخلي، أحيط مجلسنا الموقر علما بقضية طارئة تتعلق بالوفيات التي تم تسجيلها بإقليم اخنيفرة ناحية تونفيت، وبالضبط بأنفكو وتيرغيست، حيث سجلت أكثر من 22 حالة وفاة خاصة في صفوف الأطفال بسبب موجة البرد القارس الذي عرفته المنطقة في الفترة الأخيرة.

ورغم أن السلطة المحلية قد قامت بما يمكن القيام به في الحين، إلا أن وزارة الصحة لم تقم بالدور المنوط بها في هذه الحالة من أجل توفير وسائل التدخل والإنقاذ ومساعدة المتضررين، خاصة وأن مثل هذه الحسائر يمكن تفاديها لو كان هناك برنامج خاص للطوارئ لدى الوزارة يمكن من التدخل السريع كلما تعرضت منطقة ما لكارثة طبيعية.

وإذا كنا نتأسف لهذا الحد الكبير من الوفيات فإننا نطالب وزارة الصحة بضرورة العمل على تزويد هذه المناطق وكذا المناطق النائية بصفة عامة وتجهيزها بالمستوصفات والأدوية ووسائل الإغاثة الأولية اللازمة لمواجهة مخلفات هذه الكوارث حماية لصحة وأرواح المواطنين.

كما نطالب بتبني برامج للتدخل السريع ولتوفير وسائل الوقاية والإسعاف، خاصة في الأماكن الوعرة والتي تكسوها الثلوج، والتي يتعذر فيها نقل المصابين إلى المستشفيات لتلقي العلاج، كما نؤكد

الفرنسي وهو يعبر عن إعجابيه بهذه التركيبة، وعن رغبة الفرنسيين في استيقاء هذه التجربة وتطعيم تجربتهم بها لأن هذه التجربة تفتح المجال لتمثيل كل الشرائح المنتجة في المجتمع.

زملائي الأعضاء،

رغم ما قاله الملك الراحل ورغم الشهادات الأجنبية في حق هذه الغرفة لازالت بعض الأصوات المحسوبة على الأغلبية الحكومية لم تفهم بعد الحكمة والمقصد من إحداث هذه الغرفة، بحيث اعتبرتها زائدة ومعطلة للعمل البرلماني وأغرب من هذا هر أن حتى وسائل الإعلام المرئية أصبحت تروج لهذه الأطروحات التبسيطية.

زملائي،

نحن الآن ملزمون للتذكير بأن غرفة مجلس المستشارين جزء لا يتجزأ من البرلمان المغربي، وذلك ما فتى جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده وأطال عمره يؤكد عليه في جل خطبه، فهذه الغرفة تلعب دورين أساسيين لا يمكن إنكارهما أو الاستغناء عنهما.

فأما الدور الأول فهو تشريعي وتقني، فله ساهم الزملاء المستشارون في تحسين التشريع بالمناقشة واقتراح التعديلات لتحقيق ولتدقيق وتمحيص النصوص والأمثلة كثيرة، أذكر منها على سبيل المثال مدونة التأمين 197 تعديل أدخلت على المشروع، ونفس الأمر بالنسبة لنصوص كثيرة، كما أنها قامت بدورها في المراقبة، سواء بما يتعلق بالأسئلة أو بلجن تقصي الحقائق.

وأما الدور الثاني وهو السياسي فهو من الأهمية بمكان، لأن هذه الغرفة تساهم في استقرار البلاد وتحميتها من الموجات السياسية والمتقلبات الظرفية التي قد تقع فيها وحتى أعرق الديمقراطيات العالمية وذلك بوصول التيارات المتطرفة إلى التأثير على الشارع وبالتالي سيطرتها على أغلبية الغرفة الأولى، الشيء الذي لا يمكن في الغرفة الثانية.

السيد الرئيس،

الشيء الذي يجعل في تواجد هذه الغرفة ضرورة للمحافظة على الاعتدال في التوازن وحصانة ضد المغامرات السياسية الظرفية، وبعد هذا أقول لأولئك الذين لم يدركوا الأبعاد والمرامي من إحداث هذه الغرفة أن ما قاله جلالة الملك الحسن الثاني رحمه الله ووارث سره

وأضحت وضعية المضربين تكتسي خطورة بالغة جدا. ولقد نقلت لحد الآن أكثر من 36 حالة للمستعجلات في حالة خطيرة.

إننا في الفريق الاستقلالي ندعو إلى الإسراع بالبحث عن حلول قبل فوات الأوان، يعني قبل أن لا قدر الله نشوفو أموات ضمن هؤلاء الدكاترة التي خسرت الدولة عليهم فلوس كثيرة لتكوينهم. نسجل أن لجنة الدعم التي تكونت من عدة فعاليات أجرت عدة اتصالات وتجاوبت الحكومة، المؤسف أن الحكومة تجاوزت مع مجمل مبادراتها، لكن لم يتم تتويج هذه الجهود، نتساءل من هو الذي يقف عرقلة بتتويج هذه الجهود التي بذلت بين ممثلي هؤلاء الدكاترة والحكومة.

إننا نضع الرأي العام في صورة الوضع الخطير الذي وصلت إليه أحوال المضربين عن الطعام، ونأمل أن تكثف بوضع حد لهذه المأساة، ونتمنى من الله أن تفهم الحكومة وأن تجد حلا سريعا يعني اليوم قبل غد تجنبنا لكل حالة التي تنأسف لها جميعا.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم. آخر إحاطة وردت من الفريق الدستوري، فليتفضل السيد رئيس الفريق مشكورا.

المستشار السيد إدريس الراضي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السادة الوزراء،

الزميلة والزملاء الأعضاء،

بخصوص هذه الإحاطة التي تتعلق ببعض التصريحات تمس بمجلس المستشارين.

إن جلالة الملك الحسن الثاني رحمه الله وتغمده برحمته كان حكيما حين قال في إحدى خطبه في سياق تقديمه لدستور 1996، ستضم هذه الغرفة أولئك الذين يصنعون القوت اليومي للمغاربة، وهو يقصد بذلك مجلس المستشارين الذي يتكون من ممثلي الجماعات المحلية، الغرف المهنية، النقابات أي اللامركزية وأرباب العمل والمقاولات، ثم العمال والمستخدمون.

هذه التركيبة التي يتفرد بها المغرب من دون باقي التجارب العالمية التي اختارت نظام النائية البرلمانية، مما جعل رئيس مجلس الشيوخ

جلالة الملك محمد السادس نصره الله يعبر عن بعد النظر ووضوح الرؤية.

وأخيرا أعتقد أن الدفاع عن شرعية هذه المؤسسة وجعلها يتجاوز منطق الأغلبية والمعارضة، بل هو مسؤولية كل مكونات هذه الغرفة الموقرة وعلى رأسها السيد الرئيس والمكتب. شكرا الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.

نشعر الآن حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين والسادة أعضاء الحكومة في معالجة الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة، وعددها تسعة عشر سؤالا، منها آتيا يتعلق أحدهم بقطاع الخارجية، والثاني بالصناعة والتجارة و17 سؤالا عاديا تم قطاع الصناعة، الفلاحة، المالية والخصوصية، التربية الوطنية، السياحة، الصحة، الإسكان، الأسرة والطفولة.

نستهل جدول الأعمال بهذه الجلسة بالسؤال الآتي الموجه إلى السيد وزير الشؤون الخارجية والتعاون حول إحباط مشروع القرار الجزائري المعادي للمصالح الوطنية للمستشارين المحترمين السادة:

إدريس الراضي، أحمد التوزي، نور الدين بركاع، الحسين الحداوي، الحبيب الزويكي، أحمد الشافعي، علي أساكتي، عبد الحميد أبرشان، عبد الحميد الهاشي، لحسن نبيه.

الكلمة لأحد السادة المستشارين لبسط السؤال مشكورا.

السيد المستشار:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

أخواتي وإخواني المستشارين،

لقد تتبع الشعب المغربي في الآونة الأخيرة بكثير من الاهتمام وبارتياح كبير عملية تصدي الدبلوماسية الوطنية لمشروع القرار الأممي الذي كانت من ورائه الجزائر، والذي كان يرمي بطبيعة الحال للمضايقة على مساعي السلام والإنصاف الذي يرمي المغرب تكريسها من خلال مشروع منح المنطقة.. منح الأقاليم الجنوبية حكما ذاتيا في إطار السيادة الوطنية.

وعلى هذا الأساس نود منكم السيد الوزير تنوير الرأي العام الوطني على حيثيات هذا الإنجاز الدبلوماسي، كما نود أن نتساءل معكم على أهم ما تقوم به دبلوماسيتنا في سبيل توفير الشروط لإنجاح المساعي الوطنية بإقرار حل سياسي ونهائي ملف وحدتنا الترابية وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. الكلمة الآن للسيد وزير الشؤون الخارجية والتعاون للإجابة على السؤال، فليفضل مشكورا.

السيد محمد بنعيسى وزير الشؤون الخارجية والتعاون:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يطيب لي في البداية أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى المستشارين المحترمين من فريق الإتحاد الدستوري على تفضلهم بطرح هذا السؤال عن إحباط المشروع الجزائري المعادي للمصالح الوطنية في الجمعية العامة للأمم المتحدة.

فكما تتبعتم جميعا فإن ثلثي الأعضاء للجمعية العامة عبرت بشكل واضح ومباشر عن رفضها للطرح الجزائري حول قضية الصحراء المغربية، فكل الدول العربية وجل الدول الإسلامية والأغلبية العظمى من الدول الإفريقية، وعددها 35 دولة من ضمن 52 دولة عضوة في الإتحاد الإفريقي، بالإضافة إلى عدد كبير من الدول الأوروبية، ودول أمريكا اللاتينية و44 دولة من أصل 53 دولة من مجموعة آسيا الباسيفيك لم تؤيد الأطروحة الجزائرية إما بالامتناع عن التصويت أو بالتغيب عن التصويت.

وبفضل جهود صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، وإيفاد جلالاته ببعثات لدى كثير من الدول الشقيقة والصديقة، ارتفع عدد الدول الممتنعة عن التصويت بأكثر من 27 في المائة، في المدة الفاصلة ما بين التصويت في اللجنة الرابعة في شهر أكتوبر والتصويت في الجمعية العامة يوم 14 ديسمبر 2006، وقد تحققت هذه النتيجة الإيجابية بفضل تظافر مجموعة من العوامل أذكر منها على الخصوص:

المستشار السيد عبد الواحد المسعودي:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة المستشارة،

السادة المستشارين المحترمين،

السيد الرئيس،

تعتبر غرف التجارة والصناعة والخدمات مؤسسات عمومية ذات استقلال مالي أناط بها المشرع مرافقة وتأطير وتمثيل التجار والصناع الخدمائين، كما عهد إليها كذلك النهوض الفعال والمشاركة في التنمية الاقتصادية الشاملة للبلاد والدور المهم.

غير أن هذه الغرف - السيد الرئيس - ورغم الجهودات - السيد الوزير المحترم - لكم ولوزارتكم مشكورين التي قمتم بها خلال السنوات الماضية لازالت هذه الغرف تزرح تحت مشاكل التمويل ومشاكل الموارد المالية، إذ أنه وخاصة في السنة الماضية حيث بعض الغرف لم تتوصل إلى أداء موظفيها، ولم تتوصل إلى أداء حتى المصاريف المتعلقة بالماء والكهرباء والهاتف في بعض الغرف منها، وخاصة في السنة الأولى من كل سنة، حيث لم تتوصل هذه الغرف غالباً في السنوات ستة الأولى بالموارد المالية نظراً لتقنيات تمويل هذه الغرف التي تركز كما تعرفون على الباتانتا. وغالباً ما يتم استيفاء هذه الباتانتا خلال فترة الستة أشهر الثانية من السنة.

وأمام هذا الوضع المزري المتأزم الذي أصبحت عليه هذه الغرف واستحضاراً لخطط صاحب الجلالة في هذا الميدان الذي طالما دعي في خطبه إلى تمكين هذه الغرف بالموارد المالية اللازمة لجعلها رافعة للاستثمار والمساهمة في الاقتصاد، واستحضاراً كذلك - السيد الوزير - للمجهودات الشخصية التي قمتم بها، أذكر على سبيل الحصر اجتماعكم مع رؤساء الغرف في بنسليمان في بحر شتنبر 2004، وأستحضر كذلك الاجتماع الحكومي الهام الذي ترأسه السيد الوزير الأول وحضره وزير المالية والسيد وزير الداخلية آنذاك كان كاتباً عاماً لوزارة الداخلية.

1- كما سبق أن ذكرت مبادرة جلالة الملك والبعثات الموفودة إلى عدد كبير من الدول؛

2- جهود البعثات الدبلوماسية المتواصلة في العواصم العالمية وفي أروقة الأمم المتحدة؛

3- تعبئة القوى الوطنية المغربية المتمثلة في البرلمان والأحزاب السياسية والمجتمع المدني وإسهاماتها في شرح الطرح المغربي لدى البرلمانات والهيئات والأحزاب والمنظمات في مختلف أنحاء العالم؛

4- الحضور المغربي القوي في مختلف المنظمات والملتقيات الإقليمية والدولية، لاسيما كما تذكرون في دورين وفي بانجون وهافانا وطرابلس وأبوja؛

5- مصداقية المغرب وسمعته لدى الدول والشعوب بفضل الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الكبرى التي بادر بها صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله، وأخص بالذكر مجال حقوق الإنسان وإرساء هيئة الإنصاف والمصالحة، وإقرار مدونة الأسرة وأوراش البنية الارتكازية والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

السيد الرئيس،

يتضح من خلال نتيجة التصويت أن الجمعية العامة للأمم المتحدة تساند المقاربة المغربية، والمتمثلة في مقترح الحكم الذاتي الذي أراد له صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله أن يركز على مشاورات موسعة بين جميع الأحزاب السياسية وداخل المجلس الملكي الاستشاري للشؤون الصحراوية.

شكراً السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد الوزير. هل هناك تعقيب؟ بإسمكم أشكر السيد الوزير على مساهمته القيمة ولعلماته التي وضعها رهن إشارة الأمة ومجلس المستشارين. إذن بإسمكم أشكر السيد الوزير، وننتقل إلى السؤال الآتي الثاني موجه إلى السيد وزير الصناعة والتجارة وتأهيل الاقتصاد حول الوضعية المالية لغرف الصناعة والتجارة والخدمات للمستشارين المحترمين السادة: عبد الواحد المسعودي، محمد أبو الفراج، رفيق بناصر، فليفضل أحد السادة المستشارين ليسط السؤال.

إشكالية انتظار أداء الأجور، أنه الموظفون ديال الغرف لا يقفوا يعانون من مشاكل الانتظار، دخل الباتانتا باش يؤدون الأجور. أعطيت 13 مليون درهم، ترصدت 13 مليون درهم للغرف باش الموظفون لا يبقى عندهم إشكال، وهذه 13 مليون درهم مازال جاري بها العمل، يعني أنا لم أفهم هل اليوم توجد غرفة التي لا تؤدي الأجور، إذا كانت هذه الحالة تبغي نعرفها، لأنه بالنسبة لي هذه المسألة حسمت.

النقطة الثانية هو أنه للتقليل من ضغط إشكالية العبء اتفقنا باش يكون التقليل من عدد الموظفين، أعطينا الانطلاقة لعملية المغادرة الطوعية، حددنا جميعا تقريبا ما بين 120 و150 موظف التي تقرر أنها تمشي باش نقلص ضغط الأجور ب20 في المائة، على 126 واحد الذين عبروا عن رغبتهم باش يمسيو، مشاو 50 يعني أنه وصلنا اليوم أنه نقلصو من ضغط تكاليف الأجور بأربعة ملايين درهما سنويا عوض 15 إلى 20 مليون درهم التي كنا حددناها كهدف مشترك ما بيننا وما بين الغرف. وأتأسف شخصيا أنه مجموعة من رؤساء الغرف لم يساعدوا مجموعة من الموظفين الذين عبروا عن رغبتهم باش يغادروا الغرف أنهم يمسيو.

النقطة الثالثة، هو أنه في إطار الجانب المتعلق بإعادة هيكلة بعض الضرائب المحلية واللي القانون اليوم في إطار المصادقة على مستوى البرلمان تقييما أنه هذه إعادة الهيكلة ستعطي 10 مليون درهم إضافية لميزانية الغرف.

هناك الجوانب كذلك المتعلقة بتعديل القانون الأساسي ديال الغرف وأعتبر بأنه هذه من النقط التي يجب أن نحسم فيها، لأن هناك مقترح قانون، وهناك كذلك مشروع قانون لدى الأمانة العامة للحكومة ومن المفروض أنه تتقدمو فيه لأنه سيفتح المجال للغرف باش تدخل في دينامية مجموعة من العمليات التي ستسمح لها باش توفر دخلها.

وهناك كذلك مجموعة من المشاريع تساهم فيها الغرف اليوم: مشروع مقاولتي اللي اليوم الغرف تحتضنه، هناك كذلك مجموعة من البنيات الصناعية والبنيات التحتية اللي مجموعة من الغرف كذلك أصبحت تساهم فيها.

ومن خلال كل هذه الجهود القيمة - السيد الوزير - نسائلكم أين أفضت كل هذه الجهود، وخاصة الوعود التي تقدم بها السيد الوزير الأول أمام رؤساء الغرف في ذلك الاجتماع الهام أين أفضت؟ هل هناك من تدابير؟ وهل هناك من خطة نوعا ما لإخراج هذه الغرف من المأزق التي تعيش فيه، خاصة - السيد الوزير - أؤكد أن هذه الغرف تأزر اليوم تحت نوع ما عدم صرف أجور الموظفين، الشيء الذي ينعكس سلبا على الوضع الاجتماعي لهؤلاء الموظفين. أضيف إلى ذلك أن هذه الغرف تعتبر مشغولة اليوم ولا تؤدي مهامها.

إذن السيد الوزير نسائلكم هل من حلول آنية لهذه الغرف؟ وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. الكلمة الآن للسيد وزير الصناعة والتجارة وتأهيل الاقتصاد للإجابة على السؤال، تفضلوا.

السيد صلاح الدين مزوار وزير الصناعة والتجارة وتأهيل

الاقتصاد:

شكرا.

السيد الرئيس،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

أود في البداية أن أتقدم بالشكر للفريق الاستقلالي لوضعه هذا السؤال. أريد أن أؤكد كما تم في شرحكم للسؤال أنه في هذه السنتين الأخيرتين أخطينا خطوات مهمة وأساسية فيما يخص حل إشكالية الغرف ماشي في الظرفية الآنية لكن أساسا بالنسبة لدورها في إطار التحولات التي يعيشها الاقتصاد الوطني وبلادنا بشكل عام وكذلك بالنسبة لدورها على المستوى الجهوي. أعتقد بأنه إعادة الاعتبار للدور والقناعة المشتركة بدور الغرف أصبح اليوم مكتسب جديد يجب أن ندعمه ويجب أن نستمر في العمل على تدعيمه.

للتذكير كذلك هو أنه اللقاء مع الوزير الأول بعد العمل الذي قمنا به ما بين الوزارة والغرف في تحضير الخطوط العريضة لما يسمى بالبرنامج التعاقدى ما بين الغرف والحكومة، في إطار هذا اللقاء حددنا أولويات، في إطار هذه الأولويات قلنا بأنه أولا يجب حل

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. الرجاء مرة أخرى من السادة الوزراء والإخوة المستشارين أن يكيفوا تدخلاتهم حسب الوقت المخصص حتى نحافظ على وقت الآخرين الذين ينتظرون دورهم في طرح أسئلتهم. السيد الوزير هل لديكم رد على التعقيب؟

السيد وزير الصناعة والتجارة وتأهيل الاقتصاد:

غير نقطة أساسية لأنه نبغي أطمئن الموظفين كذلك والرؤساء، لأنه 13 مليون درهم يعني أنه سنبقى مستمرين حتى نحل الإشكالية بشكل نهائي، لكن هذه المسألة كإين التزام السيد الوزير الأول مع وزير المالية ووزير التجارة والصناعة باش يضمونها هذه المسألة إلى أن يوجد حل نهائي بالنسبة لميزانية الغرف.

السيد رئيس الجلسة:

إذن نواصل مع السؤال الموجه إلى السيد وزير الصناعة والتجارة وتأهيل الاقتصاد حول ضرورة تنمية التجارة الداخلية للمستشارين المحترمين السادة: عبد الحميد بلقيل، محمد الفحل، محمد قداري، عبد الله المكاوي، فوزي بنعلال، محمد كريم، مصطفى القاسمي، عبد الواحد المسعودي.

الكلمة لأحد السادة المستشارين لطرح السؤال، فليفضل مشكورا.

السيد المستشار:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

لا يجادل أثنان في الجهود التي بذلتها الحكومة من أجل تظهير وتحسين مناخ المقاولات، ويتضح ذلك من خلال إصدار مجموعة من النصوص القانونية كمدونة التجارة وقانون الشركات وإحداث المحاكم التجارية، لكن لا بد من التذكير بأن الحاجة لا زالت ماسة لبذل مجهودات إضافية للتخفيف من معوقات النمو التي يعاني منها قطاع التجارة الداخلية، خصوصا إذا ذكرنا بالضعف الذي تعرفه البنيات التجارية العصرية المنظمة لتحسين المناخ التنظيمي والحياتي للمقاولات التجارية خصوصا، إذا ما استحضرننا التحولات المتسارعة والانفتاح المتنامي الذي يطبع المحيط الدولي بفضل التنافسية

للإشارة فقط تم الاتفاق مع جامعة الغرف باش نعقدو مناظرة وطنية في شهر ماي متعلقة بغرف التجارة والصناعة والخدمات، في هذا اليوم وفي إطار هذه المناظرة سيتم التوقيع إن شاء الله على البرنامج التعاقدى مع الحكومة على أساس مجموعة من النقاط اللي غادي كذلك نراجعها على ضوء التطورات الأخيرة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. هل هناك تعقيب؟ تفضل السيد المستشار المحترم.

السيد المستشار عبد الواحد المسعودي:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

لا نختلف معكم السيد الوزير في الجهود التي قمتم بها مؤخرا مشكورين، قامت بها وزاراتكم مؤخرا في الستة أشهر الأولى ل 2007، نستبشر خيرا أنه هؤلاء الموظفين ربما كإين بعض الغرف اللي ما.. تقريبا ولكن قليلة للغاية بعد تدخلكم فيما يخص الحل المؤقت، ولكن نؤكد أنه هذا الحل السيد الوزير اللي تدار ديال 13 مليون درهم كان في بحر 2006 وكان حل مؤقت للغاية لازال مطروحا المشكل بالنسبة للسنة الجارية بالنسبة ل 2007، في انتظار كما قلتم فيما يخص القانون المالي وبعض تحسين بعض الموارد التي ستزيد في موارد الغرف في انتظار ذلك أنه هؤلاء الناس لا زالوا يعانون من هذا المشكل.

أما فيما يخص المغادرة الطوعية - السيد الوزير - المغادرة الطوعية في الحقيقة الصيغة باش جاءت نوعا ما لا تشجع الموظفين باش يمكن لهم يمسيو، لأنه تعرفون le régime اللي منخرطين فيه الغرف لا يشجع المغادرة الطوعية، لا يشجع نوعا ما المغادرة الطوعية الشي اللي كان الإقبال ضعيف ماشي رؤساء الغرف اللي ما شجعوش وإنما الإقبال كان ضعيف، وهذا الشي اللي كإين فيما يخص هذه المسألة وأتمنى أنه هذا المشكل ديال هذه الغرف يتحل باش هاذ الغرف تنطلق لأن في الحقيقة هذه الغرف مشلولة هذه تقريبا أربع سنين أو خمس سنين اللي تقلصت مواردها وهي مشلولة واقفة نهائيا. وشكرا لكم.

وضوابط من أجل الإشراف على المنافسة الشريفة، إذن كاين هناك آليات موضوعة لتتبع المنافسة على مستوى قنوات التسويق والتوزيع.

فيما يخص تثبيت الباعة المتجولين كان هناك برنامج ديال 26 ألف تحققت منه 16400 كان كيهم 29 ديال الأقاليم والجهات. تحققت في عشرة الأقاليم والعمالات اللي حققوا هذا البرنامج نظرا لانخراط العاملين على مستوى هذه الجهات هذه، واش حنا راضين على النتائج؟ بالطبع لا، لأنه الوثرة ديال ارتفاع الباعة المتجولين مازالت تتطور والعوامل يمكن أن نناقشها جميعا بكل صراحة فيما بيننا ويمكن لنا جميعا كذلك أن نبحث عن الحلول الملائمة لأنه الإشكالية ليست إشكالية سهلة.

آخر نقطة أريد أن ألع عليها هو أنه كل هذه الإمكانيات اللي وضعناها هي إمكانيات في نظري غير كافية نظرا لما ينتظر التجارة الداخلية في المستقبل، لهذا نحن في إطار بلورة برنامج للعشرية المقبلة اللي غادي على غرار ما تم على المستوى الصناعي غادي يكون برنامج يأخذ بعين الاعتبار كل الحاجيات التي تم تطوير وعصرنة التجارة الداخلية بوضع الإمكانيات من طرف الدولة وكذلك لتعبئة كل الطاقات فيما يخص هذا القطاع. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. الكلمة في إطار التعقيب للمستشار المحترم الأستاذ عبد الواحد المسعودي.

المستشار السيد عبد الواحد المسعودي:

السيد الوزير، كيف ما قلت ما يمكنش لنا تغلبو عليها بين عشية وضحاها خصها نوعا ما واحد الاستراتيجية، وخصها واحد الخطة. لهذا السيد الوزير واش ما يمكنش تفكروا في مناظرة اللي كتجمع نوعا ما، كنا تذاكرنا باش تكون مناظرة ديال التجارة الداخلية باش يمكن واللي تنصب بشكل عميق خاصة في هذه الظاهرة ديال الباعة المتجولين، واش ما كتفكروش في هذه المناظرة وفي القريب العاجل؟ شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. الكلمة للسيد الوزير.

السائدة على مختلف الأصعدة والتي تفرض التحديات ترهن مستقبل الدول والشعوب، مما يفرض على بلادنا أن تكون في مستوى يؤهلها لرفع هذه التحديات، لكن حتى يومنا هذا لم يتم التفكير في إيجاد الصيغة لتثبيت الباعة المتجولين وإدماجهم داخل القطاع المنظم، وذلك بتعاون مع الجماعات المحلية.

لذا، نساألكم السيد الوزير هل هناك استراتيجية لحماية التاجر الصغير والمتوسط؟

هل هناك خطة لتطهير قنوات التسويق؟

هل هناك دراسة تتبع تطورات القطاع للحفاظ على التوازن الاقتصادي؟

وهل تم التفكير في إيجاد صيغة تثبيت الباعة المتجولين وإدماجهم داخل القطاع المنظم؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الصناعة والتجارة وتأهيل الاقتصاد:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا للسادة المستشارين لوضعهم هذا السؤال سأكتفي لاحترام الوقت ببعض الإشارات بدون الدخول في التفاصيل. الإشارة الأولى هو أنه فيما يخص التجارة الصغرى انطلقنا من توصيات المناظرات واللقاءات التي كانت مع الممثلين التي حددت في أربعة نقط أساسية: النقطة الأولى هي تحسين ظروف التمويل؛

النقطة الثانية: التغطية الصحية؛

النقطة الثالثة: السكن؛

النقطة الرابعة: تخفيف عبء الجبايات المحلية.

لقاء 13 نونبر ركز على هذه النقط أساسا يعني كل ما قدمته الحكومة هو مرتبط بطلبات التجار الصغار فيما يخص هذه النقطة بالذات، يعني كانت إجابة واضحة وعملية لكل هذه الطلبات اللي تدارت منذ 2003 وقبل من 2002.

النقطة الثانية فيما يخص تطهير قنوات التسويق، أريد الإشارة فقط أن هناك قانون 06.99 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة الذي ينص على تحرير هذه القنوات يعني قنوات التوزيع هي حرة بالمغرب، لكن نفس القانون نص كذلك وألع كذلك باش يكون هناك آليات

السيد وزير التجارة والصناعة وتأهيل الاقتصاد:

سيكون هناك بالطبع لقاءات لتقدم الخطوط العريضة لبرنامج العشرية المقبلة التي كيهم التجارة الداخلية في إطاره غادي تكون مقترحات كذلك تم إشكالية الباعة المتجولين، علما بأنه سلطة وزارة التجارة والصناعة على الباعة المتجولين ليست لنا أي سلطة، هي سلطة محلية مرتبطة بالولايات والأقاليم لكن رغم هذا غادي نقدمو في إطار المشروع الحكومي مقترحات تم إشكالية الباعة المتجولين، نحن منفتحين كذلك على كل الاقتراحات التي يمكن تساعد على بلورة خطة وطنية فاعلة وفعالة، علما بأنه الإشكالية يجب أن نعالجها في إطار تدرجي وفي إطار تدريجي لأنه إشكالية الباعة المتجولين كيف تتطور بمختلف المناطق؟ نعرف كيف تتطور كذلك ونعرف كذلك بأنه مرتبطة بالنمو ديال المناطق ونمو الجهات كذلك بشكل عام. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، باسمكم أشكر السيد الوزير على مساهمته القيمة ومنتقل إلى.. الكلمة في إطار نقطة نظام للمستشارة المحترمة الأستاذة الزومي.

المستشارة السيدة خديجة الزومي:

السيد الرئيس،

السيدة. المستشارة،

السادة المستشارون،

أسجل بأسف شديد ديال الفريق الكونفدرالي لأنه الآن نشيع جنازة نقابية رفيعة على المستوى الوطني والعالمي الأخت حليلة، لذا أتمنى من المكتب أن يرفع تعزيتنا للمجموعة الكونفدرالية، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، المكتب سيفعل إن شاء الله ونترحم عليها ونطلب من الله سبحانه وتعالى أن يغفر لها وجميع المسلمين. منتقل.. لذي سؤاين يتعلقان بوزارة الفلاحة وبطلب من الحكومة يؤجلان هاذين السؤاين. كما أننا نتوفر على طلب تأجيل كذلك لسؤال موجه إلى السيد وزير التشغيل والتكوين المهني، إذن هذه الأسئلة سيطبق في شأنها القانون الداخلي للمجلس.

نتنقل إلى الأسئلة الموجهة لقطاع السياحة سيتولى السيد وزير الإسكان نيابة عن السيد وزير السياحة للإجابة عن هذه الأسئلة، نبدأ بالسؤال الأول الموجه إلى السيد وزير السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي حول تزويد السفارات المغربية لمنتجات الصناعة التقليدية للمستشارين المحترمين السادة محمد الخضوري، محمد التحيفة، مولاي الحسن الطالب، بوشعيب الهلاي، عبد الوهاب بلفقيه، عبد الرحمان الدرهم، عمر مورو، أحمد العاطفي محمد نقاد. الكلمة للأستاذ التحيفة، فليفضل لشرح السؤال.

المستشار السيد محمد التحيفة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

الأختين المستشارتين،

إخواني المستشارين،

إن بلادنا تستعد بجدية متزايدة إلى الوصول إلى استقبال 10 ملايين سائح في أفق سنة 2010، وفي هذا الإطار تبدل الحكومة بمجهودات تنسيقية بين مختلف القطاعات المعنية للوصول إلى هذا التحدي الوطني.

وفي هذا السياق فإن السفارات والقنصليات المغربية بالخارج مطلوب منها أن تنخرط بشكل تكاملي في هذا الطموح وأن تستخدم كل إمكانياتها المادية والدبلوماسية للمساهمة في إعطاء الصورة الأكثر إيجابية عن بلادنا، لكن يبدو السيد الوزير أن هذه التمثيليات المغربية لا تتوفر على كل الوسائل للتعريف ببلادنا ومنتوجها الثقافي وتراثها وإمكانياتها الطبيعية وصناعاتها التقليدية.

لذلك فإننا نسائلكم السيد الوزير عن السبل الكفيلة لتمكين سفارات المملكة المغربية بالخارج من لعب دورها في تقوية السياحة الوطنية، وهل تقومون السيد الوزير بتزويدها بمنتجات المغربية للتعريف بها وعلى رأسها منتوجاتنا الغنية من الصناعة التقليدية. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، الكلمة للسيد الوزير المكلف بالإسكان والتعمير
فليتفضل مشكوراً.

السيد أحمد توفيق حجيرة الوزير المنتدب لدى الوزير الأول
المكلف بالإسكان والتعمير (نيابة عن السيد وزير السياحة
والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي):

شكرا السيد الرئيس.

حضرات السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

كما جاء في سؤالكم، تتوصل الوزارة المكلفة بالسياحة بعدة طلبات من سفارات المملكة بالخارج تلمس من خلالها مدها بنماذج من منتوجات الصناعة التقليدية قصد عرضها أو إهداءها في المناسبات، وهذه بادرة طيبة من شأنها ترويج تراث وحضارة بلادنا، وكذلك بناء صورة جيدة لمنتوجاتنا التقليدية لدى المستهلك الأجنبي.

ولهذا فنحن رهن إشارة كل المبادرات العمومية والخاصة لاختيار واقتناء أحسن النماذج الحديثة المتطورة التي تتميز في نفس الوقت بحمولتها الثقافية وملاءمتها لأذواق المستهلكين حتى تتمكن سفاراتنا بالخارج من المساهمة على جانب الحكومة والجمعيات المهنية في حملتنا نحو بناء صورة جديدة للصناعة التقليدية لدى المستهلكين، والتي انطلقت كما تعلمون سنة 2006 عبر مجموعة من الإجراءات أذكر منها ثلاثة:

دعوة مجموعة من الصحفيين الأوروبيين المتخصصين في تزيين المنازل لزيارة المغرب لأجل اكتشاف الجيل الجديد من منتوجات الصناعة التقليدية المغربية والمناطق التي تزخر بهذه المنتوجات. وقد واكبت هذه الزيارة تغطية صحفية واسعة في البلدان الأوروبية المعنية.

تخصيص جميع واجهات متجر الربيع الفرنسي وعددها 17 لعرض منتوجات الصناعة التقليدية من 15 نوفمبر إلى 15 يناير الجاري، وقد عرفت هذه العملية نجاحا كبيرا بحيث يقدر عدد المارين أمام هذه الواجهات خلال هذه المدة الوجيزة بـ 12 مليون شخص.

ثالثا، القيام بعملية إشهارية في وسائل الإعلام تبرز مهارة الصانع التقليدي المغربي وقدرته على الإبداع وتطوير منتوجاته مع الحفاظ على أصالتها وحمولتها الثقافية والحضارية.
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. الكلمة للأستاذ التحيفة في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد التحيفة:

شكرا السيد الوزير على كل ما بذلتموه إلا أن الحمد لله اليوم الصناعة التقليدية أصبحت بوجه يعني من الإستراتيجية إلى الإشهار إلى عدة مناحي، وأن الآن الصناعة التقليدية أصبحت تحتوي على علامة تجارية، هذه يعني أشياء رأيناها في هذا الحين، إلا أنه الحمولة التاريخية لا بد أن نساهم فيها جميعا، وخصوصا أن ميزانية الدولة التي منحتها لوزارة الصناعة التقليدية هي ميزانية مهمة، خصوصا في هذه الثلاث سنوات وأن التوقيع إن شاء الله سيكون مع السيد الوزير الأول بحضور الغرف وحضور ممثلين عن الحكومة نريد أن نستغلها في الإشهار، لأنه الإشهار هو في الحقيقة الذي يمكن أن يلعب دور الوسيط، خصوصا أنه عندنا 90 سفارة وأنه عندنا هناك أكثر من أربعين أو خمسين ملحق اقتصادي.

كذلك تبغيو باش أنه تكون في السفارات المجموعة ديال les sites يعني باش يتعرفوا جميع المواقع المعلوماتية باش يتعرفوا جميع من أرادوا الاتصال بالغرف أو بالصناع التقليديين في المغرب.

لهذا الفلسفة الحكومية الآن اللي جعلت أنه باش تكون الصناعة التقليدية في الواجهة وأعطتها هذا الدعم القوي في الميزانية، خصنا هذه الميزانية هي اللي نشغلها من أجل إشهار منتوج الصناعة التقليدية ونزودو هاذ 90 سفارة اللي عندنا خارج المغرب.

حقيقة أن هناك عندنا تمثيليتين في الخارج هي دار الصانع، في ألمانيا وفي فرنسا إلا أن هذا لا يكفي، حقيقة ما رأيناها يعني يثلج الصدر، خصوصا في المؤسسات والفضاءات الكبرى التي ترأسها السيد الوزير وحضر فيها مجموعة من الإخوان ممثلي الغرف إلا أننا نطمح إلى أكثر من ذلك ونطمح أن يكون منتوجا مغربيا قحا. .
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

في مختلف دول العالم، وترصد له الدولة ميزانية سنوية مهمة لتسيير هذه المندوبيات يعني تخصص أساسا للإشهار وتنظيم معارض ومهرجانات لعرض المنتج السياحي المغربي.

السيد الوزير، ما هي أهمية الإشهار في الترويج للمنتج السياحي المغربي؟ وهل أدى الدور المطلوب منه؟ وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. الكلمة للسيد الوزير، فليتفضل مشكورا.

السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالإسكان

والتعمير (نيابة عن السيد وزير السياحة والصناعة التقليدية

والاقتصاد الاجتماعي):

شكرا.

كما تعلمون حضرات السيدات والسادة المستشارين أن الإشهار يعتبر عملية أساسية لمواكبة مجهودات المستثمرين في بيع منتوجهم، وكذلك لبلوغ أهداف خطة 2010، خاصة وأنها خطة تتركز على تقديم عروض جديدة للسياحة أي منتوجات جديدة وطاقات إيوائية إضافية ضخمة.

ومن بين التدابير المهمة التي اتخذتها الحكومة للرفع من مستوى ومهنية الإنعاش السياحي بصفة عامة أن نستحضر التدابير الأربع التالية:

- التغيير الجذري لمهام وأولوية المكتب، وكذلك تعزيز موارده البشرية بأطر مختصة وكفاءة في تقنيات التسويق والإشهار؛
- رفع الميزانية الإجمالية كما ورد في السؤال، ورفع الميزانية الإجمالية المخصصة لدعم الفندقية وجميع مهنيي القطاع، بحيث أضيفت 50 مليون درهم سنويا للميزانية لمواكبة توسيع الطاقة الإيوائية في بلادنا؛
- مضاعفة الضريبة على الإنعاش للرفع من مساهمة زبناء الفندقية في هذا المجهود الوطني، وعوض الإشهار المحض أصبح التركيز على الإشهار المشترك مع شبكات التوزيع الدولية لتحقيق نتائج على المدى القصير ومضاعفة ميزانية الإنعاش بفضل مساهمة الشركاء أي منظمي الأسفار.

إذن بصفة عامة نسجل نتائج مشرفة في الفترة ما بين 2002 و2006 عرف العدد الإجمالي للسياح الإرتفاع من مستوى 4.4

شكرا لكم السيد المستشار. هل لكم رد على التعقيب السيد الوزير؟ إذن شكرا للمستشار المحترم. ننتقل إلى السؤال الثاني موجه أيضا إلى السيد وزير السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي حول الشاطئ الأبيض للمستشارين المحترمين السادة إبراهيم أبو زيد، عبد الله أبو زيد، لحسن أمزوغ، إبراهيم فضلي، إدريس الحسني، علي أيت المودن، عبد الرحيم الشرقاوي، إدريس مروان، محمد الكبوري، مصطفى الرداد، فليتفضل أحد السادة المستشارين لشرح السؤال مشكورا. المستشار المحترم السي عبد الرحيم الشرقاوي.

المستشار السيد عبد الرحيم الشرقاوي:

السيد الرئيس المحترم، نحن في فريق الحركة الشعبية نتطلبو تأجيل هذا السؤال ريثما يلتحق السيد المستشار اللي هو في مهمة داخلية، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

يؤجل السؤال طبقا للقانون الداخلي للمجلس أو ريثما يلتحق. إذن ننتقل إلى السؤال الموالي موجه أيضا إلى السيد وزير السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي حول أهمية الإشهار في ترويج المنتج السياحي المغربي للمستشارين المحترمين السادة أحمد الكور، محمد طريش، الميلودي عفوت، أحمد الديوني، عبد السلام أهدوش، ميلود ناصر، محمد أبو السعود، محمد برطني، محمد العقاوي، محمد البطاح، محمد الشرقاوي، عبد القادر البريكي، العربي الهرامي، عبد السلام الودي، فليتفضل أحد السادة المستشارين لشرح السؤال، الأستاذ محمد طريش.

المستشار السيد محمد طريش:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

أختي المستشارة،

إخواني المستشارين،

سؤالنا يتعلق حول يعني الإشهار والترويج للمنتج السياحي المغربي بحيث أن المكتب الوطني المغربي للسياحة يلعب دورا أساسيا في تسويق المنتج السياحي الوطني عن طريق المندوبيات متفرعة عنه

هاذين المنظمتين لهما صيت كبير على المستوى العالمي وتحتاج السوق العالمية.

ونتمنى أن تكون مكاتبنا في هذا المستوى، كما أنه لا بد من طرح سؤال على السيد الوزير ما هي المعايير التي تجعلكم اتخذها للتركيز على بعض المدن المعنية ثم هناك السيد الوزير يعني هناك بعض الملاحظات التي يجب أن تنتبه إليها وزارتكم وهو تحسين وتطوير الأوراش كما أشرت سلفا للرفع من الطاقة الإيوائية ثم أيضا تحسين يعني تعزيز دور الجمعيات المهنية لإنجاز مشاريع ذات طابع جهوي، ثم تعزيز الوجيهات الموجودة المستهدفة في المغرب وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالإسكان والتعمير (نيابة عن السيد وزير السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي):

شكرا. السيد المستشار في التعقيب ديالك حطيتي سبعة أسئلة جديدة، أنا بغيت غير.. صعب أنه الوقت اللي بقى نجابو عليهم كاملين بغيت غير فقط أن أؤكد على أن حكومة صاحب الجلالة لازالت متشبثة بالبرنامج إن شاء الله اللي كيههدف لبلوغ 10 ملايين سائح سنة 2010 هذا عمل جماعي فيه أولا الحضور القوي ديال صاحب الجلالة نصره الله لأنه يتابع هذا الملف بشكل منتظم، وكذلك تعبئة حكومية وتضامن حكومي تقريبا غير مسبوق حول ملف السياحة في بلادنا وعمل جدي تقوم به الوزارة المعنية، ولازلنا متشبثين بهذا المبدأ بعد الإرادة ديال الله سبحانه وتعالى لأنه هذه توقعات ديال سنة 2010.

فيما يتعلق بتوسيع وتعميم ديال الممثلات ديال المندوبيات فهذا موضوع أنتم تعلمون أنه يخضع لواحد المجموعة من الأولويات ومجموعة من العوامل ومجموعة من الضوابط اللي كتمشي شيئا فشيئا، وبدأنا نلاحظ في الآونة الأخيرة حضور متميز يعني بشكل متقدم للسياحة المغربية في كبريات المعارض، في كبريات المنتديات، في كبريات المناظرات العالمية وحضور متميز نتمنى أنه نبلغو

مليون إلى 6.4 مليون ونتوقع استمرار هذا التطور التصاعدي إنشاء الله خلال السنوات المقبلة.

كما عرف عدد الليالي الفندقية لغير المقيمين ارتفاعا بنسبة 10 في المائة خلال سنة 2006 بعد سنتين متواليتين من الارتفاع 2004 و2005. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. الكلمة في إطار التعقيب للمستشار المحترم.

المستشار السيد محمد طرييش:

شكرا للسيد الوزير على هذه الإجابات المتعلقة حول قطاع السياحة الذي يعتبر من أهم القطاعات بالمغرب، والتي جعلتها هذه الحكومة يعني من أولى أولوياتها بعد الوحدة الترابية، كما أنها خصصت ميزانية مهمة من أجل دعم هذا القطاع حتى يتسنى لنا تحقيق 10 ملايين سائح في أفق 2010، إلا أنه هناك بعض الملاحظات السيد الوزير لا بد من الإشارة إليها وهو أن التواجد ديال المكتب السياحي والإشهار السياحي للسياحة وللصناعة التقليدية لا يوجد في بعض الدول وحتى إن كان موجودا فهو يعني قليل، بحيث أن التمرکز يقتصر فقط على فرنسا وإسبانيا وبلجيكا وأخيرا ألمانيا، إلا أننا لا نغزو السوق الإنكليزية والهولندية، مع العلم أن هذه الدول هي تعتبر من بين الدول التي تحب السفر وتحب السياحة وأن نجني من ورائها أموالا طائلة في هذا القطاع.

إلا أننا لا بد من الإشارة إلى المكتب المغربي الوطني للسياحة من بدل جهود أكثر فأكثر حتى يمكننا يعني أن نحصل أو نحقق عشرة ملايين سائح، بحيث أن الوضعية الحالية لا تبشر بأنه يمكننا أن نحقق 10 ملايين خلال 2010 لأن الطاقة الإيوائية لازالت متعثرة والأوراش الكبرى للوجهات السياحية غير مهيأة، وكما أن هذه الوجهات السياحية أيضا ترتبط ارتباطا كبيرا بالبنية التحتية وبالتنظيمات يعني القانونية يعني المساطر، ثم أيضا تشجيع الفنادق وكذلك يعني بناء أحسن الدور لأجل استقطاب هذا الإيواء، فمثلا نجد الشركات أو من بين كبريات يعني الشركات السياحية في ألمانيا، وكذلك المنظمين السياحيين للأسواق السياحية في انكلترا

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

تبذل الحكومة ووزارة السياحة بوجه خاص مجهودا كبيرا لتنمية السياحة المغربية مترجمة في برامج ومشاريع عامة تغطي مناطق عديدة في بلادنا، وذلك في أفق جعل السياحة قاطرة أساسية في التنمية في أفق جلب 10 ملايين سائح دون نسيان السياحة الداخلية، وما تتطلبه من برنامج خاص، ولكن غياب مخططات جهوية للتنمية السياحية يجعل السياسة القطاعية لا تساهم بالشكل الكافي في استثمار كل الطاقات وكل الإمكانيات المتوفرة.

وعلى سبيل المثال فإنه إنجاز محطة السعيدية التي عرفت تقدما كبيرا وتم ربطها بمنطقة طنجة عبر الطريق الساحلية لم يرافقه إعداد مشاريع تنمية عبر منطقة الناظور والحسيمة التي مازالت معزولة وعلى الهامش، وهذه المناطق تتوفر على مؤهلات هامة للسياحة الساحلية والجبلية كما أن إقليم الناظور يتوفر على مآثر تاريخية وعادات وتقاليد خاصة يمكن أن تكون أساسا لسياحة ثقافية.

ورغم كل هذه المؤهلات فإن إقليم الناظور لا يحظى بعد ببرامج طموحة لتنمية السياحة، فربط المحطة السياحية بمشاريع سياحية أخرى بالجهة سيدعم هذه المحطة من جهة لما ستوفره هذه المشاريع من إمكانيات التنوع، وسيعمل من جهة أخرى على المساهمة في تنمية الجهة ككل اعتبارا لما للسياحة من أهمية في تحريك الأنشطة الأخرى المتكاملة معها.

نسائل معاليكم عن مدى اندماج السياسة القطاعية للسياحة ضمن إستراتيجية وطنية و جهوية للتنمية الشمولية وعن مشاريع الحكومة عامة ووزارة السياحة خاصة لدعم وتنمية السياحة بإقليم الناظور وبالجهة الشرقية ككل، وما هي الإجراءات التي اتخذتها وزارة السياحة لاستقطاب الشرائح المختلفة من زبناء محليين ومقيمين بالخارج وكذا الأجانب وتحسين بنيات الاستقبال من فنادق وإقامات. وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، الكلمة الآن للسيد الوزير، فليفضل.

للمستوى الذي ذكرته السيد المستشار خص شوية ديال الوقت، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. الكلمة في إطار نقطة نظام؟

المستشار السيد أحمد الكور:

شكرا السيد الرئيس. أولا نشكر باسم التحالف الوطني السيد الوزير.. نتفهم التزامات السادة الوزراء ومجموعة من الإكراهات حنا في فريق التحالف الوطني عندنا واحد الرصيد من الأسئلة المطروحة لديكم السيد الرئيس في مكتب مجلس المستشارين، توصلنا بقائمة السادة الوزراء الحاضرين وبرمجنا ما لنا من رصيد في إطار الأسئلة لمساءلة الحكومة أي سؤالين، السؤال الأول سحب نظرا لعدم حضور السيد الوزير المحترم نتأسف لأنه جاءنا في القائمة أن السيد الوزير حاضر، وهنا في الجلسة العامة ونفاجأ أن الأسئلة ديالنا سحبت، وكذلك نفس الشيء فيما يخص السؤال الموجه للسيد وزير السياحة.

نتفهم كذلك التضامن الحكومي أن من حق السيد الوزير المكلف بالإسكان أن يجيب علي السؤال الموجه إلى السيد وزير السياحة لكن السيد الرئيس هناك مجموعة من المعطيات التقنية دائما نتمنى أن يحضر ويجيب عنها السيد الوزير المكلف بالقطاع، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. نحن نتمنى معكم كذلك. إذن نتنقل إلى السؤال الرابع والأخير الموجه إلى السيد وزير السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي حول مدى اندماج السياسة القطاعية أو سياسة قطاع السياحة في إستراتيجية وطنية و جهوية لتنمية شمولية للمستشارين المحترمين السادة عبد اللطيف أعمو، أحمد الرحموني، محمد الرحموني، العربي خربوش، أحمد الشوفاني، سيدي محمد أخطور، أحمد الطاهري، محمد تالموست، محمد تاضومانت، محمد الزعيم، عبد العزيز جناح، الحسن أكوجكال، محمد صالح قميزة، فليفضل أحد السادة المستشارين، الأستاذ الرحموني.

المستشار السيد أحمد الرحموني:

شكرا السيد الرئيس.

المستشار السيد أحمد الرحومي:

شكرا لكم السيد الوزير على ما زدتمونا به من معطيات ومعلومات تخص موضوع سؤالي. أريد فقط أن أؤكد أن منطقة الناظور تتوفر على مؤهلات سياحية هامة، أذكر منها مثلا الشاطئ، قرية أرثمار ورأس الماء وبوقانة، وهي شواطئ شبه مجهزة، ولكن هناك شواطئ أخرى هامة وجميلة، وما زالت غير مجهزة مثل شاطئ بني شيكر وبويافر ومصب نهر كرت، وهي منطقة جميلة يمكن أن تستقطب سواحا أجنبيا، وكذلك المواطنين بالمهجر.

وأضف إلى ذلك المناطق الجبلية مثل جبل بوروكو المطل على مدينتي الناظور وملييلة، ومع الأسف كل هذه المؤهلات لم تستثمر بعد، وما نقتريه السيد الوزير وهو وضع استراتيجية سياحية بالجهة ككل وربط محطة السعيدية السياحية بمشاريع سياحية أخرى بالجهة بإقليم الناظور وبركان والحسيمة لضمان تنوع المنتج السياحي واستقطاب أكبر عدد من السواح، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، إذن نتقل إلى السؤال الأخير في هذا الموضوع يتعلق بالشواطئ الأبيض للمستشارين المحترمين السادة إبراهيم أبو زيد، عبد الله أبو زيد، عبد الله أبو زيد، لحسن أمزوغ، إدريس الحسني، علي أيت المودن، عبد الرحيم الشرفاوي، إدريس مرون، محمد الكبوري، مصطفى الرداد، الكلمة للأستاذ إبراهيم أبو زيد، فليفضل مشكورا.

المستشار السيد إبراهيم أبو زيد:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء المحترمين،

السيدة المستشارة،

السادة المستشارين المحترمين،

إن المغرب يراهن على قطاع السياحة من أجل دعم اقتصادي وإحداث مناصب الشغل باعتباره قادر على إعطاء دفعة قوية للقطاعات المرتبطة به، ولاسيما قطاع التجارة والصناعة التقليدية، الذين يستقطبان فئات عريضة من السكان النشيطين.

ومن بين جهات المغرب المؤهلة للسياحة نجد جهة كلميم السمارة التي تتوفر على 170 كلم من الشواطئ التي لازالت في حالتها الطبيعية البكر، والتي يمكن أن تستقطب مشاريع هامة

السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالإسكان والتعمير (نيابة عن السيد وزير السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي):

شكرا السيد الرئيس.

أواصل الإجابة بإسم زميلي وزير السياحة من باب التضامن الحكومي، وهذا تقليد معروف في جل برلمانات العالم، وبالعكس أنا اعتبر أن هذه صورة جيدة، الحكومة التي تبلور تضامنها من خلال هذه الإنابات المقبولة في الأعراف والضوابط، ولهذا أواصل الإجابة بإسم زميلي وزير السياحة.

أشكركم السيد المستشار عن سؤالكم وأشاطركم الرأي بخصوص ملاحظتكم المتعلقة ببرمجة وتخطيط التنمية السياحية لشواطئ إقليم الناظور فبعد فتح الربط الطرقي الجديد الذي تم بفضل مجهودات الحكومة ما بين السعيدية وتطوان يجب اتخاذ إجراءات استعجالية وفورية لتفادي تنمية عشوائية للمنطقة عبر مشاريع عقارية على طول الساحل والطريق الجديد، لهذا أعتقد أن الأسلوب المناسب هو اعتماد منهجية البرنامج الجهوي للتنمية السياحية، والذي هو عبارة عن دراسة تقنية وبرامج محددة تخضع لجدولة زمنية، ويتم الاتفاق على هذا البرنامج من خلال عقد برنامج بين السلطة الحكومية المركزية والجماعات الترابية المحلية من جهة والمدينة أو الإقليم من جهة أخرى.

ولقد انطلقت الدراسة الخاصة بالجهة الشرقية للمملكة بشراكة مع ولاية الجهة، وكذلك وكالة تنمية الأقاليم الشرقية، وستأكد من إعطاء إقليم الناظور الأهمية اللازمة في هذه البرمجة.

وتجدر الإشارة هنا أنه حان الوقت لانطلاق تنمية هذه المنطقة، خصوصا بعد النجاح الذي عرفته وتعرفه محطة السعيدية المجاورة، بالإضافة إلى بناء التجهيزات الأساسية ما بين المطارات الدولية وساحل الناظور، فكل هذه المنجزات ستمكننا من استقطاب وإقناع متعشين سياحيين من أعلى المستويات الممكنة قصد تنفيذ المشاريع المرجحة على هذا الساحل إن شاء الله وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، الكلمة للأستاذ الرحومي في إطار التعقيب.

وتجدر الإشارة أن هذه المنافسة الدولية قد نظمت في الشهور الأخيرة من سنة 2002 والحمد لله قد قطعت بلادنا أشواطاً مهمة في الميدان السياحي منذ هذا التاريخ، وكسبت تدريجياً مصداقية حقيقية لدى المستثمرين الكبار في عالم السياحة بفضل جدية استراتيجيتها وبفضل كذلك العزيمة القوية والمتواصلة لصاحب الجلالة نصره الله والحكومة لأجل تنمية هذا القطاع.

فبعد فشل طلب العروض السالف الذكر والخاص بالشاطئ الأبيض ارتأت الحكومة الدخول في منافسة مصغرة مع عدد محدود من المستثمرين الذين زاروا جهة كلميم - السمارة خلال سنتي 2005 و2006 ونتوقع الآن إمكانية الإنجاز بالجهة لمحطتين سياحيتين ضخمتين بما في ذلك الشاطئ الأبيض عوض محطة واحدة، وسيتم في الأسابيع القليلة المقبلة التوقيع على اتفاقيتين بين الحكومة ومجموعتين ذات خبرة دولية كبيرة في تشييد المحطات السياحية المدججة، وشكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً لكم. الكلمة للأستاذ إبراهيم.

المستشار السيد إبراهيم أبو زيد:

شكراً للسيد الوزير على هذا الرد، ولكن نبغى دائماً تذكركم بأن الجهة كما تعلمون فهي جهة فقيرة ولا تعتمد في اقتصادها إلا على السياحة لأنها لا يوجد بها لا مصانع ولا صيد بحري ولا معامل، فالقطاع الوحيد الذي يمكن أن يشكل بادرة تنمية في هذه الجهة، وهو قطاع السياحة حتى الفلاحة التي كانت هناك مع الجفاف وندرة المياه فقد عرف تراجعاً مهماً.

ولذا فساكنة الجهة ككل ليس فقط إقليم كلميم فهي تعتمد على هذه المحطة للحد من الهجرة نحو جزر الكناري، ونريد من الحكومة أن تعجل بهذا المشروع، وشكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً لكم. السيد الوزير تفضلوا.

كموقع الشاطئ الأبيض والشبيكة، وكذا الواحات الطبيعية المنتشرة بجميع أقاليم الجهة، كما تمتاز أيضاً بالتنوع الجغرافي الذي يميز المنطقة والمتمثل في تواجد الحامات المعدنية والتلال الرملية والصحاري والكهوف، وغيرها من المجالات الجغرافية التي تستهوي فئات متزايدة من السياح المتعطشين لسياحة المغامرة والسياحة الإيكولوجية.

ولهذا فقد أبرم المجلس الجهوي لجهة إقليم السمارة مع الوزارة وللدفع بإنجاز مشاريع سياحية في هذه المنطقة اتفاقية شراكة تقتضي إنجاز محطة سياحية بموقع الشاطئ الأبيض، والتي تم إدراجها ضمن المخطط الأزرق plan azur الذي يندرج في إطار السياسة الحكومية الهادفة إلى تنمية وتنويع المنتج السياحي من خلال تشييد 6 محطات أخرى اصطيفية.

وقد التزمت الجهة بإيصال التجهيزات الأساسية لهذه المحطة من طرق وكهرباء على أن تتكفل وزارة السياحة بالبحث عن المستثمرين الذين سينجزون تهيئتها، إلا أنه وبالرغم من كون الجهة قد أوفت بجل التزاماتها في إطار العقدة المبرمة، والتي رصدت لها أزيد من 45 مليون درهم فإن وزارتك لم تنطلق في العمل بعد بهذه الجهة.

ومن هذا المنطلق نود السيد الوزير مساءلتكم، ما هي العوائق التي تكمن وراء عدم التزام وزارة السياحة بالتزاماتها المتعلقة بالبحث عن البعثين السياحيين لتهيئة هذه المحطة، وشكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً لكم. الكلمة الآن للسيد الوزير للإجابة على السؤال، فليفضل.

السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالإسكان والتعمير (نيابة عن السيد وزير السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي):

شكراً. كما تعلمون السيد المستشار، نظمت وزارة السياحة طلب عروض دولي لتعبئة محطات خمس محطات شاطئية في إطار المخطط الأزرق، بما في ذلك محطة الشاطئ الأبيض. وللأسف في الوقت الذي تمكنا فيه من تعبئة أربع محطات فلم نتوصل بأي اقتراح مقنع وواقعي بخصوص شراء وتشييد هذه المحطة، محطة الشاطئ الأبيض.

السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالإسكان والتعمير (نيابة عن السيد وزير السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي):

فقط لأقول للسيد المستشار أنه بفضل سؤالكم اليوم الحكومة التزمت أمام مجلسكم الموقر أنه سيتم التوقيع في الأسابيع القليلة المقبلة لاتفاقيتين، أنت أنزلت السؤال على الشاطئ الأبيض، أنا أقول لك أن اتفاقيتين غادي يكونوا بين الحكومة ومجموعتين ذات خيرة كبيرة في تشييد المحطات السياحية المندجة بهذه المنطقة، فهنيئا لهذه المنطقة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. ننتقل إلى السؤال المتعلق بضرورة إحداث مرصد لتحديد أثمان العقار أو الأثمان العقارية للمستشارين المحترمين السادة عبد الحميد بلفيل، محمد كريم، فوزي بنعلال، باسيدي أكومي، الطاهر الفيلاي، عبد اللطيف أبلوح، بنجيد الأمين، العربي سديد. الكلمة لأحد السادة المستشارين لشرح السؤال، فليفضل مشكورا.

المستشار السيد عبد الحميد بلفيل:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

تلعب الأراضي دورا حاسما في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، وذلك بصفقتها شرطا أساسيا في تشييد المشاريع، كما أن العملية التنموية تساعد بطريقتها في هيمية التراب الوطني فكل الفاعلين الخصوصيين أو العموميين يشاركون حسب ميدانه لهيمية البلاد، ولكن كل واحد يقوم بذلك حسب نظرتة القطاعية، الشيء الذي يستجيب نظرة أفقية توفق التنسيق بين الأنشطة والمجالات المعنية بالأرض، لكن الواضح أن العقار أصبح يشكل عقبة تحد من تنمية الاستثمار ويرهن من حظوظ تسريع أنساق نمو الاقتصاد الوطني.

ولتحسين سير السوق العقارية وضمان استعمال عقلائي للأراضي لابد من إحداث مرصد للتحديث والتتبع للأثمان العقارية تعهد إليه مهمة نشرها وذلك لمقاومة التعميم الذي يخيم على السوق، والذي يشكل مصدرا للمضاربات العقارية.

لذا نسالكم السيد الوزير، ما هي الإجراءات التي تتوون اتخاذها للحد من المضاربات العقارية؟

وهل تم التفكير في إحداث مرصد للتتبع وتحديث الأثمان العقارية لحماية المواطن من المضاربات. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، الكلمة لكم للسيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالإسكان والتعمير:

شكرا. السيد المستشار مع الحق، العقار هذه الأيام وصل إلى مستويات يمكن أن أقول أنها جنونية وغير مسبوقة، ويمكن أن أضيف غير مسبوقة في تاريخ المغرب المستقل، ولكن مع الأسف نحن نرجع في هذا الموضوع إلى منطق السوق ومنطق العرض والطلب، والدولة منوطة خص يكون عندها واحد الدور اللي هو الدور مع الأسف قلبت على الترجمة من الفرنسية إلى العربية وسولت زملاء ديالي وما جبرناهاش اللي هي الدور ديال la regulation اللي هي التوازن، تتدخل الدولة باش تتهت واحد النوع من الضبط.. شكرا السي فتح الله أولعلو، نوع من الضبط.

إذن في هذا الباب ديال تدخل الدولة من أجل إحداث الضبط وإحداث هذا التوازن بين العرض والطلب والتحكم الجزئي في منطق الأثمان ديال العقار اللي هي المادة الخام لا بالنسبة للسكن ولا بالنسبة لكل المشاريع العمومية والخاصة، واحد المجموعة من المبادرات أنا غادي أتلوها عليكم واللي قمنا بها:

كان عندنا في 1997 كان في بلادنا كان واحد المرصد وطني للسكن واللي كانت مهمته فقط المتابعة، ولكن لا يمكن أن يتدخل، السنة الماضية أعطينا الانطلاقة ديال واحد الدراسة جديدة ماشي فقط من أجل المتابعة ديال تطور ثمن العقار، من أجل التقييم وبحث إمكانية التدخل، خاصة في بعض المدن اللي فيها الآن هذا الوضع الغير الطبيعي اللي كتعرفوا بعض المدن. وغدا إنشاء الله عندنا الاجتماع الأول لإعطاء الانطلاقة لتفعيل النتائج ديال هذه الدراسة، غدا في الصباح.

كذلك دائما من باب الضبط ديال الدولة الآن اشتغلنا في إطار العمل الحكومي والتضامن الحكومي منذ 2003 إلى حدود اليوم

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. إذن نتقل إلى السؤال الأخير موجه لكم أيضا حول انعدام شروط الجودة والسلامة في السكن الاجتماعي للمستشارين المحترمين السادة عبد الرحيم الشرقاوي، عمر مكدور، محمد فاضيلي، الحسن قيشوحي، بوسلهام بيته، إدريس مروان، عبد الله خنوفة، عبد الحميد البوجادي، سيدي صلوح الجماني، الكلمة لأحد السادة المستشارين لطرح السؤال سيدي عبد الرحيم الشرقاوي.

المستشار السيد عبد الرحيم الشرقاوي:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

إخواني المستشارين المحترمين،

في الواقع هذا سؤال كنت طرحوه حنا في الحركة الشعبية على وزير من الوزراء اللي هما عزيز علينا بكثير واللي يستاهلوا وكشكروه مسبقا.

السيد الوزير، يعتبر السكن اللائق إحدى الأولويات الأربع للعمل الحكومي والتي حددها صاحب الجلالة محمد السادس نصره الله في خطابه السامي الذي ألقاه يوم 11 أكتوبر 2002. بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من الولاية التشريعية السابعة للبرلمان.

والسكن اللائق الذي يريده أمير المؤمنين ويترجاه الشعب المغربي ليس فقط أن تحارب الحكومة دور الصفيح والبناء العشوائي، وإنما من الضروري واللازم أن تسهر على احترام شروط الجودة والسلامة في السكن الاجتماعي أيضا، فالملاحظ أن المنتجين العقاريين الكبار بالخصوص لا يهمهم سوى تحقيق أكبر هامش ممكن من الربح وإن كان ذلك على حساب سلامة الأشخاص ذوي الدخل المحدود الذي أرغمتهم ظروفهم المادية على اقتناء السكن الاجتماعي وعلى حساب جودة المساكن التي لا تضمن كرامة الأسر.

السيد الوزير،

من المرتقب أن تعرف السنة الحالية ولأول مرة بلوغ 100 ألف وحدة جديدة في إطار السكن الاجتماعي كما هو محدد في البرنامج الحكومي، ونحن نقول أن هذا الورش لا يجب أن تقاس أهميته بالكم فقط بل بالكيف أيضا.

على فتح أكبر عدد من المناطق الجديدة للتعمير بواسطة وثائق التعمير، بواسطة تصاميم التهيئة التي هي وثائق قانونية متوافق حولها وحول توجهاتها محليا ومركزيا. غادي نعلنو في الأيام القليلة المقبلة على فتح مناطق جديدة للتعمير في 100 مدينة مغربية على مساحات واسعة من أجل تشجيع التعمير المنظم، التعمير المتوافق بشأنه، ومن شأن هذه التدابير أنها ما غاديش تحل المشكل ديال العقار ولكن تحدث بحال اللي قلنا واحد النوع من التوازن في جنونية العقار وأئمة العقار اليوم وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

التعقيب الأستاذ محمد كريم.

المستشار السيد محمد كريم:

شكرا السيد الرئيس.

نشكركم السيد الوزير على هذا الرد، أكيد أنه السوق يحدد العرض والطلب، أكيد أن سؤالنا كذلك ملي كنتكلمو على المرصد فهو فقط مرصد لتتبع أثمان السوق، وهذا المرصد هو اللي غادي يخلي الدولة تعمل سياسة la regulation كيف جاء في كلام السيد وزير المالية ديال السوق لأن هاذ la regulation مهمة و ضرورية، و لكن اللي كنتسألو فيه كذلك هو أنه الآن مثلا مجلسنا يتدارس مشروع قانون الجبايات المحلية، و حنا كنتشوفو أن هاذ الوسائل اللي يمكن لها تدير la regulation هي الرسوم الضريبية، الضرائب المحلية، وبالخصوص الضريبة على الأراضي غير المبنية واللي نتفاجأ فيه أن وزارتكم غير موجودة في دراسة هذا المشروع، يمكن توصلت بالمشروع، أعطت فيها رأي ولكن كان يمكن لها تتبع أكثر لأن هذا الرسم لوحده كان يمكن لو، زيادة كيف قلتو في كلامكم بأنه فتح المجال للتعمير ب les plans d'aménagements هاذ جوج وسائل كان يمكن لهم يحسنوا كثير الوفرة ديال العرض، آنذاك يمكن الطلب غادي يكونوا الأئمة لأن الأئمة ولات حاجز كبير الآن السيد الوزير لتنمية هذا القطاع.

إذن كنتطلبو منكم أنكم تساهموا أكثر في مشروع الجبايات المحلية لأنه يمكن وسيلة ناجحة إن شاء الله باش نزيدو للأمام، وشكرا.

الرسمي ديالنا ديال الحكومة واللي من خلاله بغينا نأخذو كل التدابير ديال المراقبة وديال الزجر.

نظام المعايرة كذلك واللي أعلنت عليه الحكومة بتعاون ما بين وزارة التجارة والصناعة ووزارة الإسكان واللي بغينا في بلادنا في أفق 2010 أنه يكون عندنا واحد النظام للمعايرة un système de normalisation يكون عندنا واضح وبدينا كشتغلو عليه، كذلك إلزامية التحيين والتطبيق الضابطة ديال البناء المضاد للزلازل راه كاين وخارج في الجريدة الرسمية، وما كنبطقوهش.

ودابا القانون 04.04 عاد غادي يردوا إلزامي، ما كيطلبوهش الناس ولو أنه قانوني، وهذا وضع اللي خصنا نتجاوزوه بالعقاب، الناس اللي ما احتراموش القوانين الجاري بها العمل، وهذا غادي نتداركو هاذ الوضع ككرر في القانون 04.04 اللي غادي يرجع الضابطة ديال البناء المضاد للزلازل إلزامية.

كذلك القانون 04.04 وأنا كنتكلم عليه غادي يجب واحد الحاجة جديدة اللي هي دفتر الورش اللي كل واحد مسؤول على المهمة ديالو، المهندس المعماري معروف أشنو هي المهمة ديالو ومهندس الخرسانة معروف أشنو هي المهمة ديالو والمقاولة معروفة المهمة ديالو باش إلى وقع مشكل ماشي شي يتخج من مور شي، وهاذ الشي اللي واقع اليوم في الأوراش ديالنا، هاذ الشيء غادي تجدد فيه المسؤولية كذلك جاية المدونة ديال التعمير اللي غادي نحدد فيها المسؤوليات، كذلك سنة 2007 إن شاء الله في البرنامج الجديد ديال الحكومة في قطاع الإسكان والتعمير غادي نعطيو الانطلاقة ديال إعداد الضابطة العامة للبناء.

هذه كلها مجموعة من التدابير أنا غادي نكون متفق معك أما ما غاديش تحل المشكل بشكل مباشر ولكن غادي تخلق واحد المناخ ديال المراقبة وشوية ديال الزجر وديال تشديد المراقبة على من يسمح ومن يسول له نفسه أنه يتهاون في الموضوع ديال الجودة وديال السلامة في الأوراش ولا السلامة في البناء المنتوج شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. الكلمة في إطار تعقيب للأستاذ الشرقاوي.

المستشار السيد عبد الرحيم الشرقاوي:

معالي الوزير، أمام هذه المعطيات نسألكم السيد الوزير المحترم ما هي الإجراءات التي تقوم بها وزارتك لضمان جودة وسلامة السكن الاجتماعي، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال، فليفضل.

السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالإسكان والتعمير:

لثاني مرة ما شي لأول مرة السي الشرقاوي بلغنا مستوى 100 ألف سنة 2006 وبالضبط 1123000 وتم تقديم هذا الرقم في أولى المجالس الحكومية وبلغ بذلك السيد الناطق الرسمي باسم الحكومة بشكل رسمي السنة الماضية، هذه السنة كنتكلم على 2005، 2006 كذلك أؤكد لكم إن شاء الله رغم الوقت اللي ما يمكنش اليوم نقولها بشكل رسمي، ولكن سنة 2006 سوف نؤكد نفس الوثيرة ديال 100 ألف. وبطبيعة الأوراش المفتوحة اليوم إن شاء الله دائما بعد إن شاء الله من المتوقع أنه نضمن سنة 2007 كذلك غادي نكونو في الوثيرة ديال 100 أو 120 ألف.

فيما يتعلق بسؤالكم السيد المستشار هو كذلك بحالو مجال السؤال الأول، هذا الموضوع يخضع إلى سوق وإلى حرية تصرف المقاولات، فلا يمكن لوزير الإسكان والتعمير أن يأخذ هاتفه ويتصل مع المنعش العقاري الخاص ويقول له خذ هذا المهندس المعماري وتأخذ هاذ مكتب الدراسات وتأخذ هاذ المكتب ديال الخبرة، كل واحد حر في الاختيار ديال المهندس المعماري اختيار مكتب الدراسات ديالو، مهندس الخرسانة والمكاتب التي سوف تصاحب المشروع ديالو.

غادي نكون متفق معك إلى قلت لي في الرد أنه الدور ديال الدولة هو المصاحبة، هو التقنين، هو المراقبة، هو المعاقبة، في حالة عدم الامتثال لواحد المجموعة من الضوابط غادي نكون طبعاً متفق أنا وإياكم. ما نسأوشاي 18 يوليوز 2005 السيد الوزير الأول بيعث بدورية واضحة دقيقة يعني بسيطة ومبسطة حول الجودة والسلامة في البناء وبعثها لكل أعضاء الحكومة المعنيين بالموضوع، وطلب منهم أنهم يبلغوها لكل الجمعيات المهنية اللي فيها الموقف

نفكرو أن هاد العائلات اللي عندهم الدراري صغار راه الدراري الصغار غادي يكبروا وغادي يصبحوا في الثانوي وفي الكلية، أنتم كتديروا جهدكم كنشكروكم وتنطلب الله يعاونكم وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. السيد الوزير تفضلوا.

السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالإسكان والتعمير:

كلمة بسيطة فقط أود أن أدافع عن القطاع الخاص المغربي الذي ينتج في بلادنا 61% من المنتج الوطني راه الدولة ما كنتج سوى 39% وخص الدولة تنتج أقل باش نعطيو إمكانية للقطاع الخاص، والدولة خصها تتدخل فقط فيكون القطاع الخاص ما موجودش. وهذه مناسبة لأقول أن عندنا قطاع خاص ممتاز باش ما نعوموش، عندنا مشاكل، عندنا قطاع خاص يغش وعندنا قطاع خاص عندو مشاكل، ولكن ماشي القطاع الخاص كلو، عندنا في بلادنا اليوم مفخرة أن هناك واحد المجموعة من المجموعات ما نذكرش الأسماء ديالها كثيرة تثلج الصدر ديال المغرب وتمثل المغرب أحسن تمثيل، والبرهان أنها دخلت في شراكات دولية ديال رابح رابح.

اليوم في بلادنا هاد الإنعاش العقاري الخاصة باش ما ننساوش بدا في 1999 راه الإنعاش العقاري، القطاع الخاص في الإنعاش العقاري في العمر ديالو ست سنين أو سبع سنين مازال صغر مازال حتى ما وقف على رجليه يعني بشكل متكامل، خصنا نشجعوه، خصنا ندعموه، هذا هو الاستثمار الوطني، خصنا ندعموه باش نشدو الباب على إمكانية دخول الاستثمار الأجنبي ونعطيو إمكانية للمغاربة يوقفوا على رجليهم ونشجعوهم يوليوا أكثر تنافسين ونهيئهم ل2010.

الصغر ديال les appartements هاد الموضوع بدا كيتداول الآن بشكل كبير، لا يكلف الله نفسا إلا وسعها، هذا السوق عاودتاني من جديد، كاي البرطما ديال 20 متر كاري وديال 40 متر كاري وديال 70 متر كاري ويكل وحدة بالثمن ديالها.

شكرا معالي الوزير. كل ما سمعنا في هذه الأجوبة من عندكم إلا هي أجوبة معقولة، حنا كنعرفوكم معالي الوزير منذ تعينتو في هذه الوزارة وانتما قائمين بالمجهودات ديالكم وقائمين بواحد المجهود اللي هو إرضاء بعض الناس اللي هما ضعفاء وكانوا يعني بعيدين على السكن. ولكن معالي الوزير أنا اللي كنعقول وبغيت نكرر لكم ماشي أنتم اللي غادي تراقبوا البني واش هو هذاك ولا ماشي هو هذاك والسكن، والسكن واش هو هذاك ولا ماشي هو هذاك المقاولون الله يهديهم، أنت بوحدك ما يمكنكش، راك داير كنشكروك عليه مسبقا وقتها في الأول قبل ما نلقي السؤال ديالي. أنا غادي نعطيكم مثال معالي الوزير نمشيو مثلا غير لقنيطرة، علاش قنيطرة نمشيو غير لطنجة، علاش مثلا في طنجة تنجرو ذاك السكن في أمان الله وحفظه كتدخل l'appartement ها البيوت، ها الرخام، الساتير ممتاز، البيوت كبار، وكل شيء في أمان الله وحفظه، لما تنجيو إلى القنيطرة نفس المقاولين علاش يعني طنجة مسبقينها، ودايرين لها ذاك الشي على حقو وطريقو والقنيطرة لا وسلا لا، أشنو هو السبب؟ هاذوك مواطنين مغاربة وهادو مواطنين مغاربة ما كايينش الفرق بينا وبينهم.

غادي نعطيكم معالي الوزير الضحى كتبني أش غنعقول ليك؟ بيتات واش اللي عندو ثلاثة أو أربعة ديال الوليدات كتدير ليه ثلاثة ديال البيئات صغيرين يعني يقول لك واحد المثال اشطح لا تدورشي، يعني الدراري كيفاش تيمكن لهم يدوروا غير نمك أو يحفظوا أو يقرأوا وبواحد الثمن اللي هو طالع؟ هاد الضحى هادي يعني ذاك الشي للي كتدير ماشي معقول راه les actions تيطلعوا ما عرفت كيفاش تيطلعوا الثمن تتطلب ثمن بالغ وياريت كون غير كان البني لائق.

أنا كنت كنتمني كون تيبنيو بحال ليراك كون كانوا تيبنيو يعني بحال العمران يعني ذاك الشي اللي شفتا في تامسنا وذاك les plans وذاك التجهيزات غادي يفديو لنا ويغطيو لنا على ما في الضحى الله يهديها ويفديو لنا يعني أشنو كان في هاد السكن اللي هو دابا.. أنا تنشوف دابا رب عائلة ها هو عندو ثلاثة أربعة ديال الدراري في واحد الدويرة صغيرة وملي يكبروا الدراري وغادي يدخلوا للثانوي فين غادي يبيتوا مع أباهم في البيت ديالهم؟ خصنا

يفوق أجر المستخدمين المصنفين في السلم 9 وما تحت، ويبقى المشكل منحصر في السلام 10، وما فوق ذلك بمعنى أن الاقتطاعات الخاصة بهذه الفئة من الأطر لا تشمل كل الراتب، مما يتسبب لاحقا في هزلة راتب التقاعد بشكل فظيع.

ولاحساب راتب التقاعد يركز على متوسط الأجر المتقاضى خلال مدة الخدمة، الشيء الذي يلحق بهذه الفئة ضررا كبيرا مقارنة مع زملائهم بالوظيفة العمومية، ناهيك عن حالة المستخدمين الذين تدرجوا في السلك الإداري من رتبة مساعد تقني السلم 4 إلى رتبة مهندس خارج الإطار.

وفي حالة المغادرة الطوعية التي تمت واختصمت نسبة 24 في المائة من راتب التقاعد المهزلة أصلا. وإعطاء صورة واضحة باش المجلس ديالنا يكون على صورة مقربة من هذا الموضوع، نعطيك مثال لمستخدم ولج أحد مكاتب الاستثمار الفلاحي. منذ 76 في رتبة مساعد تقني براتب صافي لا يتجاوز 1250 درهم منذ 76 اجتهد وكد وأصبح حاليا مهندسا خارج الإطار راتبه الصافي أكثر من 13 ألف درهم، وفي إطار عملية المغادرة الطوعية التي شملت الآن مكاتب الاستثمار الفلاحي ومراكز الأشغال الفلاحية فإن هذا الإطار لا يتقاضى اليوم أكثر من 4600 درهم. وفي حالة استكمال هذا الإطار لسنوات الخدمة القانونية فإن راتب التقاعد لن يتجاوز 6500 درهم صافية في أحسن الأحوال، وهذا ما يعتبر حيفا كبيرا لا يتماشى مع العدالة الاجتماعية والإدارية التي تعتمدها الحكومة.

السيد الوزير،

في هذا الإطار نسألكم عن التدابير التي تعتمز الوزارة القيام بها لإنصاف منخرطي هذا النظام وتخليصهم من هذا الكابوس المزعج الذي أضحى حديث الساعة، الشيء الذي أدى ويؤدي إلى الشعور بالظلم والغبن في آخر مشوار كله جد وعطاء ونكران الذات لهذه الفئة. وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. الكلمة الآن للسيد وزير المالية والخصوصية للإجابة على السؤال.

السيد فتح الله ولعلو وزير المالية والخصوصية:

باسم الله الرحمن الرحيم.

فيما يتعلق بالسكن ديال 200 ألف درهم، كايين فيها جوج ديال القانون كيغطيها جوج ديال الأشياء ديال الضبط: أولا السكن الاجتماعي خص يكون الثمن ديالو 200 ألف درهم، ويكون أقل من 100 متر مربع، اللي متداول في بلادنا هو 70 متر مربع، اللي قد على ما بين 65 و70 متر مربع ب200 ألف درهم مبارك ومسعود، واللي ما كايينش، اللي اعطى الله والسوق والعرض والطلب هو هذا. الدور ديالنا هو أنه نحاولو نعطيو واحد المنتج اللي بحال اللي قلنا قبيلة يضبط السوق ويحدث التوازن باش نرجعو الأشياء إلى منطقتها.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

باسمكم أشكر السيد الوزير على مساهمته القيمة في هذه الجلسة، وننتقل إلى قطاع المالية والخصوصية، عدد الأسئلة ثلاثة: السؤال الأول موجه إلى السيد وزير المالية والخصوصية حول النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد للمستشارين المحترمين السادة محمد طلحة، الحبيب لعلج، خيرى بلخير، الكلمة للأستاذ لعلج، فليفضل مشكورا.

المستشار السيد الحبيب لعلج:

باسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إخواني المستشارين،

أوجه للسيد وزير المالية السؤال التالي: كما تعلمون السيد الوزير فقد أحدث النظام الجماعي لرواتب التقاعد بموجب الظهير الشريف رقم 1.72.16 في عشرين شوال 97.

وتتجلى مهام هذا النظام في ضمان منح التعويضات عن سن الشيخوخة أو الأعطاب أو الوفاة لفائدة الأشخاص المتعاقدين من القانون العام ومستخدمو المؤسسات العمومية مثال: المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي، ومركز الأشغال والمكتب الوطني للتكوين المهني وإلى غيرها من المكاتب.

تحتسب الاقتطاعات لفائدة هذا الصندوق حسب سقف الأجرة السنوية، يرتفع من سنة لأخرى، وعموما فإن هذا السقف يكاد

معدل الأجور المصرح بها لدى النظام مما يمكن من المحافظة على القوة الشرائية، هنا يختلف مع نظام الصندوق المغربي للتقاعد. في هذا السياق فإن مجموع الزيادات التي تم تطبيقها على المعاشات منذ دخول هذا النظام إلى حيز التطبيق أي 78 إلى 2005 فاق 280 في المائة.

فيما يتعلق بنظام التمويل لا بد أن أشير السيد الرئيس إلى أن النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد يعتمد على التمويل المختلط، ثلثين منه نظام الرسملة والثلث توزيع.

ومن مميزات هذا النظام فتح حسابات فردية لتسجيل مساهمات المنخرطين والاشتراكات القارة للمشغل بنسبة 12 في المائة من المجموع مع إعادة تقييمها سنويا على أساس نسبة 4.75 في المائة، مما يساهم إلى حد كبير في تكوين احتياطي يتم استعماله لضمان تمويل المعاش الممنوح لفائدة المنخرط لذوي الحقوق.

لتمكين المنخرطين من هذا النظام من رفع مستوى معاشاتهم المشرع منحهم أنه يمكن أن يتقاضوا أجورا تفوق سقف الأجر الذي تحدد على أساسه واجبات الانخراط إمكانية الاستفادة من التعويضات التي يضمنها النظام التكميلي لهذا النظام مقابل مساهمة إضافية بنسبة 6 في المائة توزع مناصفة بين المنخرطين والمشغل.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، الكلمة في إطار تعقيب للأستاذ الحبيب لعلج.

المستشار السيد الحبيب لعلج:

شكرا السيد الوزير. على ما يبدو في الجواب ديالكم أنه هناك تقنيات خاصة بهذا الموضوع، المهم هنا باش نسهلو الأمور ونبسطو المسائل، هذا مشكل اجتماعي كاين حاش حاط نفسو، كما المشاكل الاجتماعية اللي تحدثت عليها هاذ الحكومة واللي واجب على الحكومة أن تنظر فيها وتبث فيها لأنه ما يمكنش اليوم أنه مستخدم عمل مجتهدا مكدا لصالح هذا الوطن مدة 30 سنة أو 40 سنة وأنه يتقاضى 13000 درهم وتعطيه في سن التقاعد 6000 درهم المشكل واضع نفسو، ربما قانونيا الحكومية ملتزمة بالقانون وبما أنه هنا في إطار تحسين وضعية المواطن، وفي إطار تحسين هذه الفئة التي تحتهد من أجل المصلحة العمومية أنه تنظروا في

السيد الرئيس،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

طبعاً أشكر أولاً وقبل كل شيء السادة المستشارين لترحهم هذا السؤال. في الواقع باش نجاوبهم خصنا نعطيوهم نظرة حول هذا النظام اللي كيتكلموا عليه لأنه كاين القانون، وكل نظام ديال التقاعد عندو ضوابطه وعندو خصوصياته. فالنظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد أحدث عام 77، تغير وقع تميمه وهو يهيم بالأساس المؤسسات العمومية اللي خاضعة لميزانية الدولة، وكذلك الجماعات المحلية أحياناً.

فلا بد نوضح أولاً بخصوص الاقتطاعات، فالمنخرطين في هذا النظام لا يساهمون إلا بنسبة 6 في المائة فقط من مجموع عناصر الأجرة القارة التي يتقاضونها لكن في حدود سقف تتم مراجعته سنويا بمعدل تزايد الأجور المصرح بها في النظام والذي يساوي حالياً 12050 درهم في 2006 هذا باش تعرفوا بأنه هذا النظام كيختلف على نظام الصندوق المغربي للتقاعد.

الهدف من اعتماد سقف الأجور بالنسبة لهذا النظام هو خلق نوع من التجانس بين أجور المنخرطين، الشيء الذي يؤسس لوضع أرضية قابلة لتطبيق قاعدة التضامن بينهم مع العلم أن المنخرطين في هذا النظام يتميزون باختلاف شديد سواء على مستوى وضعيتهم الإدارية، واش هم مرسمين؟ واش هم مؤقتين؟ واش هم عرضيين؟ أو على مستوى الأنظمة الأساسية التي يخضعون إليها، كاين اللي في الجماعات المحلية، كاين اللي في مؤسسات عمومية كبيرة إلخ..

على مستوى التعويضات المضمونة فتصفية المعاشات من طرف هذا النظام تتم عبر تطبيق نسبة 2% عن كل سنة من الانخراط على الأجرة السنوية المتوسطة للحياة العملية المعتمدة، وهنا بطبيعة الحال لا بد أن نشير أن الاعتماد على الأجرة السنوية المتوسطة للحياة في تصفية المعاش يرمي إلى الربط بين الجهود المساهماتي للمنخرط ومعاش التقاعد الذي يستفيد منه، مما يجنب النظام بطبيعة الحال تحمل تبعات الترقيات والزيادات إلخ.. هناك كذلك على عكس النظام المغربي للتقاعد اللي فيه نظام اقتطاع آخر.

من جهة أخرى يجدر التذكير بأن المعاشات المخولة من طرف هذا النظام تعرف مراجعة سنوية على أساس نسبة تعادل تطور

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. مسطرة نزع الملكية موضوع السؤال المقدم من طرف السادة إدريس الراضي، أحمد التوزي، نبيه لحسن، حسن الغزوي، أحمد بومكوك، البشير أهل احمد، محمد الشافعي، الحبيب الزويكي، عبد المجيد الهاشي، الكلمة للأستاذ الراضي.

المستشار السيد إدريس الراضي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير، تعلمون أن هناك ملكيات عقارية على الشيعاء أو تدخل ضمن الإطار القانوني للجموع، ويحدث أن يكون أحد الملاك أو ذوي الحقوق يقوم باستغلال جزء من تلك الملكية لأغراض فلاحية، إلا أن الجزء المستغل يخضع لمسطرة نزع الملكية لأغراض عمومية، حيث تقوم الإدارة بمسطرة نزع الملكية وفرض التعويض المقابل للجزء المزروع، ولكن عملية صرف التعويضات لا تتم باسم المستفيد من ذلك الجزء، حيث يتم التعويض إما مثلا في أراضي الجموع لفائدة مديرية الشؤون القروية الوصية على أراضي الجموع التي تعتبره تعويض للجماعة السلالية وليس لفائدة الشخص المستفيد من الجزء أو باسم جميع من لهم حقوق الملكية في حالة إذا كان الملك على الشيعاء في حين يحرم المستفيد من استغلال ذلك الجزء من التعويض. وفي كثير من الحالات توضع تلك المبالغ لدى صندوق الإيداع والتدبير.

ولذلك نسألكم السيد الوزير، أليست هناك إمكانية لإيجاد صيغة قانونية تحافظ على حقوق أخرى المستغلون لأراضي سواء مشاعة أو جماعية تخضع لعملية نزع الملكية؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير المالية والخصوصية:

أولا السيد الرئيس أشكر السادة المستشارين المحترمين اللي طرحوا هذا السؤال. السيد المستشار من واحد المنطقة اللي بطبيعة الحال معروفة بأن فيها أراضي الجموع كثيرة، كاينين في عدة مناطق دبال

هذا الموضوع دبال. هاذ الصندوق لأنه الغلط أو كيفية الاحتساب لن تأخذ بعين الاعتبار التحولات الاجتماعية والاقتصادية دبال المجتمع المغربي.

الآن هاذ الوضعية تغيرت سيكون من إيجابيات هذه الحكومة أن تنظر إلى هذه الفئة من المستخدمين، والتي تبنت هذا الصندوق دبال هذا التقاعد أنه تنظر إلى المآل دبالها والمصير دبالها، خاصة أنه إذا طلبنا من الناس باش يكونوا يؤديو خدمة في إطار شفافية وفي إطار نزاهة أنه بدورهم التقاعد دبالهم في واحد المستوى مناسب، وهاذ الشي خصنا ولايد نشوفوه، إذا وقعت أخطاء يجب أن تدرك. وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير المالية والخصوصية:

السيد الرئيس، بما أنه السيد المستشار المحترم تكلم على أعمال الحكومة فتيظهر لي لا يمكن لأي أحد أن يستصغر الجهود الكبير الذي قمنا به في هذه السنوات الأخيرة، من قبل ما كانش اهتمام تماما بقضايا التقاعد.

أولا ما بقاش التمايز بالنسبة للموظفين خاصة المتقاعدين اللي قبل من 97 ومن بعد 97. ثانيا كانت ديون، الدولة لم تكن تعترف بها وأدتها الدولة خاصة الصندوق المغربي للتقاعد 11 مليار درهم. ثالثا المؤسسات العمومية وهي كثيرة ولها ديون كبيرة بالنسبة للصناديق الداخلية تحملت الدولة كذلك واحد العبء لحلها ومازال عام 2007 و2008 و2009 غادي تكون مجهودات كبيرة. فلذلك الجهود اللي قمنا به لا يتصور، كون ما قمناش به كون في 2007 واحد العدد دبال المتقاعدين ما يحصلوش على المعاش دبالهم.

فلذلك أولا وقبل كل شيء يجب أن نصفق لهذا المجهود، ولكن في نفس الوقت نقول بأن الحكومة بالرئاسة دبال السيد الوزير الأول صاوبت واحد اللجنة وطنية وهي تتحدث مع الفرقاء الاقتصاديين والاجتماعيين من أجل متابعة هذه الإشكالية لأن هذه الإشكالية ماشي دبال الحاضر كذلك المستقبل لأنه يجب أن نفكر في أوضاع المتقاعدين دبال الغد اللي من هم؟ هم الذين يعملون اليوم. شكرا.

الشياع اللي عندو شي قسمة راه عندو، اللي بايت في شي بلاد راه بايت فيها، هذه بالنسبة للأراضي المشاعة ديال الملك.

بالنسبة للأراضي ديال الجموع أشنو واقع؟ كاين ذوي الحقوق، كتكون واحد اللاتحة فيها 100 اللي عندو شي حق راه عندو، إذن آش كيوقع هنا؟ ملي كيضيع لو حقو كيظهر لي أن هناك الحق راه ضاع ليه، حنا هنا آش كنعولو كنعولو السيد الوزير كاين حيف في حق هؤلاء الناس، بحيث مثلا إلى بغينا نشوفو الممارسة اليومية تسير في اتجاه ضد مبادئ العدالة والإنصاف وهنا علاش كنعول نخص يكون شي اجتهاد، قوانين مثلا، يمكن اتخاذ إجراءات تنظيمية لتبيين مثلا المساطر وضمان حقوق الناس، فتظهر لي أنا ماشي ضد هاذ القانون ولكن مع أنه إيجاد حل باش هاذ الناس ما يضيعوش.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير المالية والخصوصية:

أنا أعتقد بأنه حق معالجة قضايا الأراضي خاصة ديال الجموع هذا الحقل خص يفتح لأنه يمكن يكون أداة لتطوير العالم القروي لصالح طبيعة الحال السكان والقبائل وذوي الحقوق إلخ.. وتعتقد بأنه خصنا نجتهدو والأشياء بدون شك مفتوحة في المستقبل. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. ننتقل إلى السؤال الثالث والأخير الموجه إلى السيد وزير المالية والخصوصية حول الانحصار العقاري للجماعات الحلية واستفادتها من تفويت أملاك الدولة للمستشارين المحترمين السادة: إدريس الراضي، أحمد التوزي، عبد الحميد الهاشي، حسن الغزوي، علي أساكتي، البشير أهل حماد، الحسين الحداوي، إبراهيم بنديدي، فليفضل أحد السادة المستشارين: الأستاذ عبد المجيد الهاشي.

المستشار السيد عبد المجيد الهاشي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

المملكة، ولذلك أنا أعتبر بأنه هذه قضايا أساسية والتي خصنا نتقدمو في حلها.

دأبا بالنسبة لموضوع نزاع الملكية بالنسبة لهذه الأراضي على الشياع وديال الجماعات السلالية كاين حالتين، أنه غادي نتكلم حسب المنطلقات القانونية اللي كاينة الآن.

الحالة الأولى تتعلق بزاع ملكيات أراضي الخواص المملوكة على الشياع، هنا الدولة تقوم باقتناء العقارات المملوكة للخواص على الشياع بالتراضي بإبرام عقود الشراء مع الملاك، وإذا تعذر ذلك إما بسبب الثمن أو وجود نزاع حول الملكية يتم اللجوء أخيرا إلى مسطرة نزاع الملكية، ويتم أداء التعويض بعد إبرام العقود مع الملاك أو انتهاء مسطرة نزاع الملكية لفائدة كل مالك على الشياع على حدة في حدود ما يملكه من حقوق. في حالة نزاع ملكية جزء من عقار يستغله أحد المالكين على الشياع تحتسب حقوق كل هؤلاء الملاك لأن الاستغلال لا ينفي حق ملكيتهم على الشياع.

الحالة الأخرى ترجع نزاع ملكية الأراضي التابعة للجماعات السلالية، الملكية هنا هي ملكية أراضي الجموع تعود إلى الجماعات السلالية في حين أن أفراد هذه الجماعات ليس لهم إلا حق الاستغلال والاقتناء الذي تباشره الدولة الملك الخاص بالنسبة لهذه الأراضي تكون دائما بالتراضي مع وزارة الداخلية لأن وزارة الداخلية هي التي عندها الوصية على أراضي الجموع في إطار ظهير شريف ربما قديم ولكن من 1912 هو الذي ينظم هذه الوصاية الإدارية على الجماعات السلالية، وهو الذي يضبط تدبير شؤون أملاكها وتقويتها. ولا يتم اللجوء إلى مسطرة نزاع الملكية ديال هذه الأراضي إلا في حالة وجود نزاع حول ملكيتها، كما يتم أداء مبلغ الشراء أو التعويض الناتج عن نزاع الملكية لفائدة الوزارة الوصية.

شكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. الكلمة للأستاذ الراضي.

المستشار السيد إدريس الراضي:

شكرا السيد الرئيس. اللي بغيت أنا نقول للسيد الوزير بالنسبة للقانون حنا عارفين المسطرة وعارفين المساطر كلها، ولكن ما يمكنش لكم السيد الوزير تعرفوا بالنسبة مثلا للأراضي اللي هي على

ومن جهة أخرى ما نساوش بأنه الأملاك المخزنية كذلك تفوت إلى المؤسسات العمومية للإسكان التي تكلم عليهم سابقا السيد وزير الإسكان قبل ميني من أجل القيام بمشاريع سكنية كبرى.

طبعا هذه المشاريع الجماعات المحلية تستفيد منها عن طريق التجهيزات المرتبطة بالبنات التحتية، تستفيد منها عن طريق كذلك تحصيل الضرائب المحلية المتأتية من عملية البناء وتوفير السكن اللائق لسكان هذه المناطق.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، هل هناك تعقيب؟ الأستاذ التويزي.

المستشار السيد أحمد التويزي:

شكرا السيد الرئيس. أود في البداية أن أشكر السيد الوزير على التفهم ديالو لمجلس المستشارين فيما يخص الجماعات المحلية لأنه جزء في الواقع لا يتجزأ من هذه الجماعات. في الواقع وزارة المالية، بالخصوص مديرية الأملاك المخزنية لعبت واحد الدور أساسي في هذه العملية ولكن نتمناو يكون دور أكثر إيجابي، أكثر فعالية مع الجماعات المحلية وأتم السيد الوزير كتعرفوا أن الجماعات المحلية ما عندهاش إمكانيات، أنتم كتكلموا باش نظوروا الع.ل ديالها ونطورو الأهداف اللي كترمي إلى تشجيع الاستثمار لتشجيع واحد العدد ديال البرامج ولا بد لها أن تتوفر على عقارات، على وعاء عقاري اللي هو أساسي، نتمناو على أن تعطيو التعليمات في هذا الاتجاه للمساهمة في الدور الإيجابي اللي كتقوم بها الجماعات المحلية.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، باسمكم أشكر السيد وزير المالية والخصوصية على مساهمته القيمة في هذه الجلسة المباركة، ومنتقل إلى الأسئلة الموجهة إلى قطاع التربية الوطنية وعددها ثلاثة، السؤال الأول موجه إلى السيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي حول صيانة المؤسسات التعليمية للمستشارين المحترمين السادة: عبد الحميد السعداوي، عبد الرحيم الشراوي، المهدي زركو، إدريس حسني، حسن قيشوحي، محمد بن الطالب، الحبيب

تعرف الكثير من الجماعات الحضرية حصارا عقاريا لأنها لا تتوفر على رصيد عقاري مهم يمكنها من التوسعة العمرانية وإقامة مشاريع استثمارية لفائدة الجماعة والمدينة أيضا.

وفي الكثير من الحالات تكون هذه الجماعات الحضرية محاطة برصيد عقاري في ملك الدولة عوض أن يتم تفويت هذه الأراضي لفائدة الجماعات المعنية يتم تفويتها لفائدة مؤسسات عمومية كصندوق الإيداع والتدبير والعمران إلى غير ذلك.

ولهذا نسائلكم السيد الوزير لماذا لا تقوم الدولة بتفويت جزء من هذه الأراضي لفائدة الجماعات من أجل تعبئة رصيدها العقاري للاستثمار المحلي أولا وأيضا من أجل تسهيل العمل التنموي الجماعي.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير المالية والخصوصية:

السيد الرئيس، أنا أشكر السادة المستشارين اللي طرحوا هذا السؤال، وفي نفس الوقت أقول بكل صراحة أنا أفهم عطف أعضاء هذا المجلس على الجماعات المحلية، لذلك غادي أنتهز الفرصة باش نعطي للرأي العام عبركم بعض المعلومات على الدور اللي تقوم به الدولة، خاصة في مجال توظيف أملاكها لتنمية الجماعات المحلية.

فمن أجل تمكين هذه الجماعات من إنعاش مشاريعها، الدولة تقوم بتفويت العقارات المخزنية لهذا الغرض، بل أكثر من هذا الدولة تتخلى بالجمان لفائدة الجماعات القروية على الأراضي المخزنية لبناء الدور الجماعية في إطار ظهور بتاريخ 63.

وفي هذا الإطار ما فيها باس نعطيكم أرقام: خلال الفترة الممتدة ما بين 2000 و2006 تم تفويت الجماعات المحلية 1140 هكتار قصد إنجاز مشاريع اقتصادية، سكنية، اجتماعية، تعليمية صحية إلخ... ومن بين مساحة 1140 هكتار تمت تعبئة 358 لإنجاز مناطق للأنشطة الاقتصادية، أعطي أمثلة مثلا عين جوهرة إقليم الخميسات 2000 هكتار، بوغربية بإقليم بركان 67 هكتار، الداخلة 41 هكتار، مزاوية بإقليم تاونات 25 هكتار، عين عتيق بعمالة الصخيرات تمارة 11 هكتار.

السيدة والسادة المستشارين،

السؤال الذي تفضل بطرحه السيد المستشار المحترم يتعلق بالطاقة الاستيعابية في الأقسام ولكن خاصة بسؤال أساسي ويتعلق بالترميم، ترميم الحجرات المدرسية، ترميم المدارس، وقد جاء في السؤال الكتابي للسيد المستشار أنه يطرح تساؤلا مشروعا حول القيام بعملية الترميم في العطل الصيفية ويتساءل لماذا لا تقوم بهذه الترميمات في العطلة الصيفية؟ أقول لهم بأن الترميم تقوم به الوزارة عبر الأكاديميات وعبر البنائيات في العطلة الصيفية هذا استجابة لهذا السؤال حتى لا يبقى هناك واحد النقطة استفهام حول السؤال.

بالنسبة للعملية ككل ديال الإصلاح والتوسيع تقام حسب برنامج سنوي، هذا البرنامج السنوي تقوم به الأكاديميات والبنائيات، وذلك حسب الأولويات، بطبيعة الحال حسب الحاجيات، وكذلك لتفادي إشكالية الاكتظاظ ولتوفير جودة التعليم وهذا هو الهدف الأساسي الذي نعمل من أجله في إطار المنظومة التربوية.

أقول كذلك أنه لما كتكون رغم هذا البرنامج السنوي الذي يعد حسب الأولويات قد يقع أنه بعض الحجرات وبعض المدارس تحتاج إلى ترميم استعجالي نظرا لأن المشكل طرأ مستعجلا، في هذه الحالة تقوم كذلك المصالح المحلية والجهوية للوزارة والبنائيات والأكاديميات للتدخل باستعجال، أولا إذا استدعى الأمر إقفال هذه المدارس وإقفال هذه الحجرات إن ما يهم أولا وأخيرا هو أمن التلاميذ وأمن الأساتذة وأمن الموظفين وتوزيعهم على المؤسسات التعليمية المحاورة والقيام بالعمليات الضرورية للإصلاح في هذه الحجرات.

نعطي فقط رقم لإظهار الأهمية الكبيرة التي تعطىها الحكومة لأهمية الترميم سنة 2003 كان الميزانية المخصصة للترميم والصيانة 179 مليون درهم، ارتفعت هذه النسبة سنة 2007 إلى 510 مليون درهم يعني ارتفاع بنسبة 183 في المائة، وهذه نسبة جد مهمة التي تمكن بطبيعة الحال بمواجهة كل ما يطرح يعني يستجد من ضرورة القيام بهذه الإصلاحات.

ثانيا، هناك تخصيص مبلغ 110 مليون درهم في سنة 2007 خاص بالصيانة، خاصة فيما يتعلق بجانب الحراسة لأن هناك مشكلة الإلتلاف، فهذه الإشكالية ديال الحراسة ستفوض إلى القطاع الخاص

عمار عبد الفتاح، جمال أربعين، الكلمة لأحد المستشارين لشرح السؤال، السي عبد الحميد السعداوي فليفضل مشكورا.

المستشار السيد عبد الحميد السعداوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

سجلت مختلف مؤشرات التمدد ببلادنا تزايداً هاماً من خلال التطور الذي عرفته نسب التمدد، كما بينت معطيات الخريطة التربوية أن نسب الأقسام المكتظة مازالت في المستوى الغير مقبول لذا أصبح من اللازم على الحكومة تبني إجراءات من أجل:

- تسريع وثيرة إنجاز مشاريع البنائيات المدرسية وتجهيزها؛
- إعادة النظر في البنائيات التربوية للمؤسسات التعليمية؛
- توظيف الحجرات المغلقة والصالحة للاستعمال.

وذلك من أجل مواجهة النقص الكبير في المؤسسات التعليمية خاصة بالعالم القروي، وكذا من أجل صيانة وترميم المؤسسات المتواجدة خاصة والكل يعلم ما أصبحت تعيشه مؤسساتنا التعليمية من إهمال في بنائياتها من تصدع وتشقق جدران قاعاتها يعيق في كثير من الأحيان جو الدراسة في محيط لائق لهذه الغاية التربوية.

لذا نسائلكم السيد الوزير، وأنتم تعلمون أن هذه الوضعية المزرية للبنائيات المدرسية وحجراتها، ما هي الإجراءات الإستعجالية التي ستقوم بها الوزارة من إصلاح وترميم وبناء المؤسسات التعليمية، خاصة بالمجال القروي؟

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. أخبركم بأن السيد كاتب الدولة في التربية الغير النظامية سيتولى الإجابة نيابة عن السيد وزير التربية الوطنية وتكوين الأطر والبحث العلمي، فليفضل السيد كاتب الدولة مشكورا.

السيد أنيس بيرو كاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي مكلف بمحاربة الأمية والتربية غير النظامية:

شكرا السيد الرئيس.

لهذا، كل عملية تقوم حسب دراسات وحسب خبرة وحسب تقييم، وأن المسألة جد جدية، وبالتالي تتطلب تعاملًا جديًا، وهذا ما يقوم به المسؤولون على القطاع، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثاني حول حرمان الطلبة الموظفين من متابعة الدراسة الجامعية للمستشارين المحترمين السادة: خديجة الزومي، فوزي بنعلال، محمد تبتني العلوي، عبد العزيز العزاي، محمد الغري القباچ، الكلمة للأستاذة خديجة الزومي.

المستشارة السيدة خديجة الزومي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

زملائي المستشارين،

كما هو في علمكم قد حرم مجموعة من الطلبة من تجديد تسجيلاتهم بالجامعات لمتابعة دراستهم تحت طائلة أنه سوف يعلن عن ماستر مؤدى عنه خاص بالموظفين، علما السيد الوزير أن هذا الماستر المؤدى عنه لا وجود له في نص تنظيمي سابق، وحتى إن كان فهو ضرب لمجانبة التعليم وحرمان لشريحة عريضة من متابعة دراستها، في الوقت الذي نطالب فيه بتجديد الأفكار ومسيرة الرفع والرفح من مستوى المردودية وضمان الجودة، إذ لا جودة ولا مردودية بدون تعليم وتكوين وتكوين مستمر.

وحتى إن سلمنا بوجود هذا الماستر الخاص بالموظفين والمؤدى عنه، لابد أن يراعى في الأداء الظروف المادية لكل فئة من الموظفين، لاسيما وأن هذه الشواهد قد لا تنفعهم في شيء ما عدا في المجال المعرفي فقط.

وعليه نسائلكم السيد الوزير عن التدابير المتخذة من أجل إيجاد حل لهذا المشكل. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، الكلمة للسيد كاتب الدولة.

السيد كاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر مكلف بمحاربة الأمية والتربية

غير النظامية:

شكرا السيد الرئيس.

للحرص عليها، هناك اعتماد مهم جدا ل110 مليون درهم الذي يشكل نسبة 9% من الميزانية المخصصة للمعدات، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، الكلمة للمستشار المحترم للتعقيب على الجواب.

المستشار السيد عبد الحميد السعداوي:

شكرا السيد الرئيس. ما أود الإشارة إليه هو أن هذه البرامج التي تسطر، الأشطر لا تواكب الأشغال لأن مؤخرًا قامت وزارة التربية الوطنية باتفاقية مع وزارة المالية وصندوق التجهيز الجماعي وتمت هناك برجة إعادة تأهيل البنايات المدرسية، إلا أن هذا وزع على أربعة أشطر وبدون دراسة مدققة ومسبقه لهذه البنايات المدرسية، مما أثر سلبا في الإنجاز لأن حينما قمنا بإنجاز الشطر الأول، وانتظرنا كذلك السنة الموالية لإنجاز الشطر الثاني نفس المدارس هي نفسها تلحق بها أضرار.

كذلك كما جاء على لسان السيد الوزير، فيما يخص كذلك الحجرات والبنايات المدرسية التي في حاجة ماسة حاليا وتكون كذلك في ظروف استعجالية، وكنعرفو بأن الأقسام كتولي ولاسيما في فصل الشتاء عبارة عن برك مائية، وهذه الأقسام لا يتم ترميمها ويستند كذلك فقط على تقرير مدرء المدارس، هم اللي كيحددوا حاجيات هذه المدرسة وماشي الناس التقنيين المختصين في الميدان باش يحددوا الغلاف المالي لإصلاح هذه المدارس، بل كنتقتصرو فقط على طلبات المديرين أن القسم يفتقر إلى نوافذ وأبواب أو القسم.. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. السيد كاتب الدولة هل لكم تعقيب؟ تفضلوا.

السيد كاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر المكلف بمحاربة الأمية والتربية

غير النظامية:

فقط للإشارة جوابا على السيد المستشار المحترم أن الحاجيات تحدد طبقا - بطبيعة الحال - لما تتم ملاحظته في الميدان، ولكن تحدد كذلك بصفة دقيقة من طرف مكاتب استشارات ومكاتب الخبرة التي تحدد مدى خطورة هذا التدهور ومدى الترميم المنتظر.

هذه هي الحقيقة، أنك تبقى تغيب من العمل باش نجي تقرا، سنقول بأن خصها تكون مرونة باش تمكنوا الناس يحسنوا الأفكار، لاسيما وأن الحكومة الحالية تنادي بالإدارة الحديثة والإلكترونية والمراس ومجموعة من الأفكار الجديدة التي تتداول، إذن خص يكون على الأقل تجاوب بين فكرة معينة وآليات تطبيقها. وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة للسيد كاتب الدولة لرد على التعقيب.

السيد كاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر مكلف بمحاربة الأمية والتربية غير النظامية:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة، أنا أجبت على السؤال المطروح، ولكن بما أن التعقيب هناك عناصر جديدة أجب أنه في دول العالم الذي تحترم فيها الجامعات وتحترم نفسها، فمن الضروري التوفر على ما يسمى بالفرنسية *les pré requis* أو الكفايات، لتتصور أن نسمح لأي شخص لولوج سلك ما ولا يتوفر على هذه الكفايات وله صعوبات ولن يتمكن، لأن هناك أساتذة مكلفين يعرفون ما هي الكفايات الضرورية للتمكن من متابعة هذه الدراسة، كواحد تلميذ ما عندوش الإمكانية مثلا باش يدير العلوم الرياضية، تقول حيث أنه بغني يدير العلوم الرياضية آجي نسجلوه، غادي يمشي غادي يسقط، غادي يفشل، وهذا من واجبنا ومن مسؤوليتنا كمشرفين على قطاع التعليم أنه نوجهه التوجيه الحسن باش نوجهه للتوجيه الذي سينجح فيه، أما حيث هو بغني العلوم الرياضية لأن بغني يدير الهندسة ولو أنه ما عندوش الكفاية ونخليوه معنى أن تقول لو راك غادي للفشل مباشرة.

ثانيا، الرقم الذي أعطيتموه السيدة المستشارة صحيح، يعني 5764 طالب غير منتسب هم تسجلوا في المؤسسة الجامعية.

النقطة الثالثة، أن حتى هاذو اللي ما عندهمش الكفايات هناك إمكانيات تدارك هذا الخصاص عبر وحدات اللي تنظمها الجامعة اللي تتمكنهم من تأهيلهم للولوج والتسجيل، وبالتالي هدفنا هو النجاح، هدفنا هو المرادوية، إذن هنا نلتقي في هذا الهدف. وشكرا.

شكرا السيدة المستشارة المحترمة على السؤال، والتي أعطيتني الفرصة للتوضيح ورفع الالتباس بخصوص الماستر. أقول أن هناك أولا حسب الميثاق التعليم حق للمواطن والباب دائما مفتوح لأي مواطن لولوج الجامعة أو للرجوع إلى الجامعة شريطة التوفر على بعض الكفايات وبعض الشروط حتى لا نوفر مقعدا لشخص لا تمكنه مؤهلاته من متابعة الدراسة في ظروف جيدة.

هذا اللبس وهو بخصوص الماستر هناك شهادتين: الشهادة الوطنية أو الماستر الوطني من الشهادات لا يؤدي عنه، وهي شهادة وطنية يمكن من بعد الدراسة مؤسسة الجامعية معتمدة، هناك شهادة أخرى وهي الشهادة الجامعية، هذه الشهادة الجامعية تعطىها الجامعة، ويوافق عليها مجلس الجامعة، وهي داخلة في إطار التكوين المستمر، هذا هو الفرق الأساسي ربما اللي كاين واحد الالتباس غير باش نوضح مرة أخرى أن الشهادة الجامعية الوطنية سواء كانت ليسانس أو ماستر لا يؤدي عنها، وبالتالي فهو مفتوح لأي مواطن، شريطة التوفر على الكفايات العلمية لذلك. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. الكلمة للأستاذة الزومي في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة خديجة الزومي:

شكرا السيد الوزير. ربما جاء الماستر هنا مثال وليس هو موضوع السؤال، لأن موضوع السؤال هو حرمان شريحة واسعة من الموظفين في التسجيل في الجامعات، أما الفرق بين الماستر الوطني أو الماستر الجامعي، فهذا موضوع قد يثار في نقاش آخر، الذي أتحدث عنه هو أنه حرم مجموعة كبيرة من الموظفين في التسجيل أو إعادة تسجيل أنفسهم رغم أن هناك تصريحات لوزارة التربية، والتي تؤكد على أن هناك أكثر من 5764 تسجيل طالب موظف، ولكن أقول أنا هذا العدد ممكن ولكن لما تقول إثبات كفايات محددة للتسجيل ومقوى بشكل جيد للتسجيل، هذا عرقلة، لأن ملي غادي نجي تسجل أنا، لماذا أتسجل؟ باش نحسن المعلومات إلى غير ذلك، ملي كنتخضع.. لا ما كنتعرفش.. لا ما عندكش كفاءات.. إذن باش عرفت عندي كفاءات أو ما عنديش؟

هذه أسئلة يجب أن تطرح ثم ما كنتقالش لذلك المواطن اللي يجرم، يقال له لا أنت موظف خصك تاخذ كذا، وغادي تبقى تغيب،

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثالث والأخير حول مآل الصندوق الوطني لدعم البحث العلمي والتنمية التكنولوجية للمستشارين المحترمين السادة: محمد بلحسان، الحو المربوح، عابد شكيل، سفيان القرطاي، عبد الله عباد، عبد اللطيف اسطمبولي، يحيى يحيى، حسن أبو العز، محمد المنصوري، عبد الحميد بنعلوش، الحاج الطاهري. الكلمة للأستاذ الحو المربوح.

المستشار السيد الحو المربوح:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يعتبر تنمية البحث العلمي دعامة أساسية للتنمية الاقتصادية وأداة ضرورية للنهوض بعالم المقاولات وتأهيلها لمواجهة تحديات المنافسة. وفي هذا الإطار يعاني قطاع البحث العلمي ببلادنا من قلة الموارد المالية المخصصة له ومن قلة المؤسسات والمراكز المتخصصة في جميع المجالات العلمية، لذلك يجب تبني استراتيجية حقيقية من أجل تطوير وتنمية مجال البحث العلمي وتشجيع التقارب بين البحث العلمي وعالم المقاولات وتوفير الإمكانيات المالية الضرورية لدعم هذا القطاع. وفي هذا السياق قامت الحكومة ومنذ سنة 2000 بإحداث الصندوق الوطني لدعم البحث العلمي والتنمية التكنولوجية رغبة منها في التمكن من ضبط العمليات المتعلقة بتمويل البحث العلمي، إلا أنه ومنذ ذلك التاريخ لم ترصد له موارد مالية، وهو ما يعني أن هذا الصندوق سيبقى جامدا ولن يقيم بالدور الذي أنشئ من أجله. ولهذا نسائلكم السيد الوزير:

1- كيف تفسرون عدم تخصيص موارد مالية للصندوق الوطني لدعم البحث العلمي والتنمية التكنولوجية؟

2- ما هي الإجراءات العملية التي تقوم بها وزاراتكم من أجل تفعيل هذا الصندوق؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا.

السيد كاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر مكلف بمحاربة الأمية وبالتربية غير النظامية:

شكرا السيد الرئيس.

ربما قبل الإجابة مباشرة عن الصندوق وتمويل الصندوق لأن جاء في عرض السؤال أنه ضروري التوفر على استراتيجية في ميدان البحث العلمي، أقول أن المغرب يتوفر على استراتيجية في مجال البحث العلمي ويتوفر على رؤية بخصوص البحث العلمي، هذه الرؤية ديال 2025 وشاركوا فيها جميع المكونات ديال العائلة ديال البحث العلمي: الجامعة، المقاولات اللي تحددت بعد واحد العمل جد طويل، تحددت الرؤيا ديال المغرب في مجال البحث العلمي 2025، هناك استراتيجية، وهناك برامج ذات الأولوية.

بسرعة جدا أقول البرامج التي حددت بخصوص هذه الاستراتيجية، هناك تحسين جودة الحياة، الحفاظ على الموارد الطبيعية، التنمية الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، العلوم وتكنولوجيا المعلومات، الفلاحة في ظروف صعبة، وهذا يهمنا بالدرجة الأولى، الإبداع والمنافسة المقاولاتية، والبحث الأساسي، إذن عندنا رؤية، عندنا استراتيجية، عندنا محاور، عندنا أولويات، وهذا ترجم على أرض الواقع، يكفي أن أعطي مؤشر واحد نسبة البحث العلمي في الناتج الداخلي الخام سنة 1998 كانت 0.3 % سنة 2005 وصلنا إلى 0.8 % وهي نسبة جد متقدمة مقارنة مع عديد من الدول العربية أو الدول الإفريقية، وهدفنا أن نصل إلى 1 % في سنة 2010، كما جاء في توصيات المؤتمر العالمي للعلوم بخصوص الصندوق، تم إنشاؤه فعلا بموجب قانون المالية 2001، وتم تغييره في قانون المالية 2005، والآن فيه تمويل الذي وصل إلى 52 مليون درهم، هذا التمويل هذا، إذن كايين التمويل جاء عن طريق المساهمات السنوية لمستغلي الشبكات العمومية للاتصالات، وهي محددة في 0.25 %، من رقم المعاملات الصافي، وذلك طبقا لقانون 1996، إذن بالضبط 52.056.603,31 هي التمويل الموجود الآن في الصندوق.

في هذا الإطار ما هي الإجراءات التي تفضلتم في سؤالكم؟ تم الإعلاء عن طلب العروض لتمويل برامج البحث في ميدان الاتصال

وللتلبة ومنح مشجعة، التي تشجع الطالب عوض ما يمشى يقبل على الخدمة باش يخدم يتشجع بمنحة باش يمشى يمكن له يبحث في ميدان الذي سيرجع على بلادنا بالنفع.

ملاحظة أخرى السيد الوزير هي تكلمتم على 0.8 في المائة من الناتج الداخلي الخام، أنا أظن دون شك في الأرقام ولكن أظن أنه في عدد من البرامج أدمجت لكي نقول 0.8 في المائة، أما في الحقيقة أنا أظن لأنه الدول الأخرى اللي هي متقدمة علينا واصله فقط 1 في المائة، ما تقدروشاي تقولو بأن واصلين 0.8 في المائة لأنه 0.8 في المائة غادي يكون واحد الأموال مهمة جدا وما تكونش النتائج اللي هي الآن. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، الكلمة للسيد كاتب الدولة.

السيد كاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر، مكلف بمحاربة الأمية وبالتربية

غير النظامية:

شكرا السيد الرئيس.

أولا نسبة 0.8 في المائة هي نسبة الناتج الداخلي الخام لما أتكلم مقارنة في بعض الدول المتقدمة فالناتج الداخلي الخام للمغرب ليس هو الناتج الداخلي الخام للولايات المتحدة أو فرنسا أو ألمانيا إلى غير ذلك، فنحن نتكلم عن النسبة، نسبة لناتج داخلي خام، والأرقام التي تعطي بالنسبة لهذه النسبة هي حسب احتساب متعارف عليه دوليا يعني على الصعيد العالمي نعرف كيف نحتسب هذه النسبة، وبالتالي فلا مجال لإعادة النظر في هذه المسألة.

ثانيا، بخصوص التمويلات، فعلا صندوق البحث العلمي رأى النور في 2001، ولكن هذا لا يعني أنه لم تكن هناك تمويلات من طرف الدولة بخصوص البحث العلمي، لأول مرة سجل بند البحث العلمي الذي بدأ بـ 45 مليون درهم وكل سنة يرتفع، وهذا هو الذي أعطى دفعة كبيرة للبحث العلمي حسب الموضوعات ذات الأولوية.

ثالثا، بخصوص الموضوعات أعتقد أن الموضوعات التي سردتها من قبل تبين الاهتمام الذي نعطيه للبحث العلمي في جميع جوانبه، وخاصة تعطي الأهمية للبحث في التنمية la recherche de

وتقنيات التواصل من طرف الوزارة بطبيعة الحال ديال التعليم العالي، هذا الطلب مفتوح للجامعات ومؤسسات تكوين الأطر المعنية بالبحث في ميدان الاتصال وتقنية التواصل مع إمكانية إشراك الشركات العاملة في مجال الاتصال ومستغلي الشبكات العمومية للاتصال.

إضافة إلى هذا في إطار الاستراتيجية أذكر بما جاء به القانون 01.00 ديال التعليم العالي الذي أعطى إمكانيات جد واسعة للجامعة أعطاه إمكانيات ديال البراءات، ديال البحث العلمي، ديال خلق المقاولات، إضافة إلى القانون الذي يؤسس مجموعات النفع العام الذي كذلك فتحت واحد المجال جد واسعة في مجال البحث العلمي، وهذا الذي أعطى النتائج لأننا وصلنا إلى 0.8 من الناتج الداخلي الخام. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. الكلمة في إطار التعقيب للأستاذ الحو المبروح.

المستشار السيد الحو المبروح:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير. لا يختلف اثنان على أهمية البحث العلمي، وهذا من الطبيعي أن تكون إرادة عند الحكومة في تنمية البحث العلمي، لكن السيد الوزير لما نرى أن صندوق مثل هذا، واحنا شفتنا نجاعة الصناديق لما تنشأ كتكون قائمة الذات كتعطي نتائج مهمة، وعندنا صندوق ديال الطرق مثلا إلخ.. الذي نتساءل عليه وهو هذا الصندوق من عام 2000 يعني ست سنوات ضاعت، والوقت لا يرحم السيد الوزير لأن هذا الموضوع ديال البحث العلمي في إطار المنافسة، البحث العلمي مكون من مكونات التنافسية السيد الوزير.

تكلمتم عن الجامعات، السيد الوزير، الملاحظ هي مجال للبحث ومهم جدا ولكن الذي نلاحظه وهو في الجامعات غالبا ما تكون المواضيع تم العلوم الإنسانية والاجتماعية، المسائل اللي هي تكنولوجية وصناعية لها أهمية أقل، والإطار اللي تكلمت عليه واللي هو ديال التنافسية واحنا الآن في عالم مفتوح هو اللي خصنا نعطيوه أهمية أكثر ونعطي الأهمية أكثر بإدماج المغرب في المجال الأوروبي، لأنه احنا عندنا اتفاقيات واحنا في مجال الأوروبي باش يمكن لنا أن نستفيد من خيرتهم وهذا عاود ثاني كيرجع للموارد، لأنه يجب توفير منح

développement البحث التنمية، إضافة إلى البحث الأساسي كذلك.

بخصوص المنح أحيروكم كذلك أن مجهودا كبيرا تم القيام به في هذا المجال حيث ارتفع مقدار هذه المنح بنسبة كبيرة 5 مرات أو 6 مرات خاصة للطلبة اللي تيشغلوا في هذا المجال، مجال البحث العلمي. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم على المساهمة، ومنتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير الصحة حول هدف تحسين صحة الأمومة للمستشارين المحترمين السادة: محمد الخضوري، زبيدة بوعيداد، عبد السلام خيرات، مولاي الحسن الطالب، حسن قاسمي، المحجوب الدبداء، محمد النقاد، عبد الحميد فاتحي، سعيد سرار، فلتفضل الأستاذة بوعيداد مشكورة.

المستشارة السيدة زبيدة بوعيداد:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

إخواني المستشارين،

لقد التزمت بلادنا على تحقيق أهداف الألفية بما فيها ثمانية أهداف، وهذه الأهداف تمس وهم بصفة مباشرة أو غير مباشرة قطاع الصحة، مناقشتنا اليوم هم الهدف الخامس بالضبط، وهو هدف تحسين صحة الأمومة، حقيقة هنالك مجهودات مبذولة في قطاع الصحة من حيث تحسين بعض المؤشرات اللي عندها مباشرة وقع على ترتيبنا فيما يخص التنمية البشرية، حقيقة ارتفع العدد فيما يخص عيادات النساء قبل الولادة إلى 42% في 2004 مقارنة مع 1997، حقيقة هنالك تحسين فيما يخص الخدمات الصحية قبل الولادة وفي التخطيط كذلك العائلي هنالك تحسن في النسبة، لكن وبالأسف لازال هذا الرقم مهول فيما يخص عدد وفيات الأمهات.

فلذا السيد الوزير نساثلكم حول الإجراءات والبرامج اللي الآن تنوون القيام بها من أجل تحسين هذا الرقم المقلق، والذي يؤثر مباشرة على ترتيب بلادنا على مستوى التنمية البشرية.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد وزير الصحة، فليفضل.

السيد محمد الشيخ بيد الله وزير الصحة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السيدة المستشارة،

السادة المستشارون،

طبعا هذا سؤال مهم جدا، وأريد أن أقدم الشكر للسادة المستشارين على طرحه، قبل أ، أجب عليه أريد فقط أن أذكر بالأرقام في الحالة الراهنة.. تشخيص الحالة الراهنة، وهناك ارتفاع في نسبة مراقبة النساء الحوامل طبيا من 42 في المائة سنة 1967 إلى 68 في المائة الآن يجب طبعا أن نحسن هذه النسبة.

ثانيا، هناك بلوغ نسبة الولادات في المرافق الصحية انتقل من 43 سنة 1967 إلى 61 في المائة حاليا، وهناك تفاوت بين المناطق طبعا، ويجب أن نحافظ على المكتسب وأن نقوم بتحسينه. الرقم الذي يخيفنا جميعا، والذي يؤرقنا هو 267 وفاة مقابل 332 وفاة لكل 100.000 ولادة حية سنة 1992 هذا الرقم مخيف، وعليه فإن تحقيق الهدف المرتبط بداخل الأهداف الثمانية طبعا بما فيها البيئة، محاربة الفقر، محاربة الهشاشة، محاربة الأمية، إمداد الماء الصالح للشرب، التغذية وبالتالي تحسين موحد لذات الصحة بصفة عامة.

وأظن أن الأوراش الكبيرة التي فتحتها بلادنا في مختلف المجالات وبالأخص فيما يتعلق بالتغطية الصحية الأساسية وبما يتعلق بالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية ستساعدنا على اللحاق بركب الآخرين بسرعة وأن نحترم التزاماتنا في سنة 2015 إن شاء الله في ظروف حسنة.

هناك استراتيجية، خطة متكاملة خاصة تمت هندستها في السنة الماضية سنة 2005 إلى 2015 لنحترم التزاماتنا، وفيها ثمانية محاور كبيرة بسرعة هناك تطوير الكفاءات البشرية وتحسين تدبيرها هذا شيء مهم جدا، لا يمكن أن نتقدم إذا لم تكن لدينا وسائل بشرية كافية لتحسين الوضع.

ثانيا، توسيع الاستفادة من الخدمات الصحية؛

الرفع من جودة الخدمات وبالأخص بتلميع وتحسين جاذبية المستشفيات وبالأخص دور الولادة وبالأخص تجهيزها بالإيكوغراف، لا بد أن تكون جذابة لأنها أربعة حيوط وإنسان لابس بذلة بيضاء لا

يخص محاربة وتوعية النساء من أجل العيادة والوصول والولوج إلى العلاج.

كذلك لماذا هذا السؤال؟ طرحناه مثلا ما وقع في منطقة خنيفرة السبب ماشي كان هو سبب صحي، السبب هو ارتفاع- وقلناها أنفا في الإحاطة- السبب هو ارتفاع تسعيرة الخشب عبر مضاربات عقارية في الغابات، إذن كقلناو بأنه السبب في المشكل الصحي كقلناو حله في البنية التحتية، في عناصر أخرى وليس له ارتباط مباشر في الصحة.

فلهذا السيد الوزير نناشدكم كحكومة بالأخذ بعين الاعتبار بالمجالات الأخرى للتحسيس في مشكل الصحة، لأنه هذا المؤشر يؤثر على التنمية البشرية، يؤثر علينا كبلد فيما يخص ترتيبنا في الدول، ويؤثر علينا فيما يخص كل العلاقات التي يمكن لنا أن نعملها مع منظمات عالمية أخرى. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

لكم الرد السيد الوزير إن شئتم.

السيد وزير الصحة:

هذا صحيح. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

إذن شكرا لك. باسمكم أشكر السيد وزير الصحة على مساهمته القيمة في هذه الجلسة، ومنتقل إلى السؤال الأخير، وهو مرمج في هذه الجلسة؛ موجه إلى السيدة كاتبة الدولة لدى وزير التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن المكلفة بالأسرة والطفولة والأشخاص المعاقين حول تدبير ملف الأطفال المتخلى عنهم من خلال مشروع القانون المالي للمستشارين المحترمين السادة: المعطي بنقدور، محمد مفيد، أحمد حاجي، فليتفضل أحد السادة المستشارين.. الأستاذ مفيد.

المستشار السيد محمد مفيد:

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

تفاقت في العديد من المدن والقرى المغربية الآونة الأخيرة ظاهرة العثور على العديد من الأطفال المتخلى عنهم في العدد من الأماكن، سواء تعلق الأمر بالحدائق العمومية أو بجانب المساجد

تشجع على الولادة في تلك الأماكن، وبالتالي تحسين جاذبيتها شيء مهم، المهم وقد بدأنا في هذه الاستراتيجية؛

رابعا، هذه العملية يجب طبعا نحن يؤرقنا وفاة أم واحدة وبالتالي البحث لازال مستمرا حول كيفية التكفل بالأم قبل الولادة وبعد الولادة، الدول التي نجحت فيها العملية هي التي تكلفت بالأمهات قبل الولادة وبعد الولادة، أما فقط عندما يأتي المخاض ونقول سنكلف بهذا العملية أظن صعبة جدا.

وفي هذا الإطار هناك محاولة هي دور الأمومة التي نسجنا فيها شراكة ما بيننا وبين اليونيسيف وما بين وزارة الداخلية والمنتخبين، لأن هذه أربعة دور ولكنها أعطت أكلها.

ثالثا، هناك شيء مهم وهو توزيع رزمات les kits d'accouchement وهذه طبعا تم توزيعها على صعيد بلادنا بصفة كاملة، ستعمم في سنة 2007، وستقي النساء من الذهاب للبحث عن بعض الأدوات للولادة بالطريقة العادية أو بالقيصرية أو إبيزوطومي 360.000 ولادة في المستشفيات طبعا أن هذه kits، وستساعد لا محالة على تخفيض الرقم.

الرقم لازال مخيف، ولكنه رقم إحصائي في الواقع، ومرتبك كذلك بعادات مختلفة من منطقة إلى منطقة، ونتمنى طبعا أن نتغلب عليه بهذه الاستراتيجية التي ذكرت منها بعض المحاور، وهي ثمانية، وأنا أظن أن جميع الأوراش التي فتحت هي التي ستساعد على الرفع من مستوى الوعي، على تحسيس السكان بأهمية الولادة في المستشفيات، والتي تمكننا من احترام التزاماتنا في سنة 2015 إن شاء الله. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، الكلمة للأستاذة بوعياذ في إطار التعقيب.

السيدة المستشارة زبيدة بوعياذ:

شكرا السيد الوزير على هذه المعطيات، وشكرا كذلك على الجهود المبذولة، لكن سؤالنا انطلق من الجوانب الأخرى، لأنه لما لم يتم فك العزلة عن منطقة معينة من طرق ومن وسائل المواصلات ومن ماء شروب ومن كهربة إلى آخره، فهذا الرقم سيبقى مرتفع.

فلهذا سؤالنا يتمحور خاصة فيما يهم الجانب الثاني والثالث من الأهداف، فيما يخص التوعية الصحية، فيما يخص برنامج صحة الأمومة، البرنامج كذلك لمحاربة الفقر يمكن له أن يساهم كذلك فيما

بسم الله الرحمن الرحيم
السيد الرئيس،
السيدة المستشارة،
السادة المستشارون،
السيدة المستشارة،

في إطار الجهود الحكومية الرامية إلى تعزيز الطفولة المغربية وإحاطتها بكافة الضمانات التي من شأنها خدمة مصلحتها الفضلى، عملت الحكومة على اتخاذ العديد من الإجراءات من أجل رعاية وحماية الأطفال المتخلى عنهم. هناك كما قلت العديد من الإجراءات، أريد أن أذكر الأهم منها:

- تم إعداد المرسوم المتعلق بقانون الكفالة، وهذا المرسوم ساهم بشكل كبير في التخفيف من حدة هذه الظاهرة؛
- وضع قانون جديد، قانون 14.00 المتعلق بمعايير الإيواء داخل المؤسسات العمومية والخاصة؛

ثم هناك خطة العمل الوطنية للطفولة للفترة 2006-2015 والتي حظيت فيها فئة الأطفال المتخلى عنهم بعناية خاصة من خلال مجموعة من البرامج أذكر منها:

- دعم إحداث مراكز مهارية مختصة بمعالجة العلاقات داخل الأسر التي يوجد بها أطفال معرضون للإهمال؛
- دعم إنشاء مراكز مساعدة الأمهات في وضعية صعبة قصد تفادي الإهمال الذي يتعرض له الطفل وإجراء بحث وطني لتقييم أوضاع الأطفال المحرومين من الوسط الأسري.

هناك كذلك من أجل تعزيز مجال حماية الطفولة من خلال وضع قانون خاص سيتم بمقتضاه وضع الإطار القانوني لإحداث وحدات لحماية الطفولة، هذه الوحدات التي ستوفر على مجموعة من الخدمات كالاستماع والدعم النفسي والتدخل والتتبع لهؤلاء الأطفال، كما سيتم إحداث مركز وطني للأطفال المعاقين، وأشكركم أنكم ذكرتم الأطفال المتخلى عنهم المعاقين التي حقيقة وضعيتهم تقلق. إذن سيتم إحداث مركز وطني للأطفال المعاقين المتخلى عنهم بمدينة مكناس وهو الآن في طور الانجاز.

والدور السكنية وحتى في بعض المناطق المقفرة وملتقيات الطرق، ترسم أشبع وأحط الظواهر الاجتماعية كالفقر والتشرد، هذه الصورة أصبحت مثيرة للاستغراب تتحدث عنها وسائل الإعلام المرئية والمكتوبة بشكل يومي.

ولعل الإحصائيات التي تتوفر عليها المستشفيات المغربية كافية لدق ناقوس الخطر أمام تنامي هذه الظاهرة، فالمستشفيات وحدها أضحت عاجزة عن استيعاب المد الجارف من هؤلاء المتخلى عنهم، حيث يتم نقلهم بمجرد وصولهم إلى سن التمدرس لإيوائهم بالخيريات إن وجدت، مما يفرض أعباء إضافية على هذه المؤسسات الاجتماعية التي تعاني هي الأخرى نخصاصا كبيرا على جميع مستويات، بل وتعاني هي الأخرى اكتظاظ وقلة الموارد، مما يفرض على غياب العناية اللازمة، مما يعقد ظروفهم المعيشية التي تعد وصمة عار في جبين الإنسانية، وهو الشيء الذي يفرض علينا كمجتمع مسلم متضامن رحيم باليتامى والمتخلى عنهم، مما يستلزم منا رصد ميزانية تأخذ بعين الاعتبار نظرية النوع الاجتماعي، خاصة لفائدة هؤلاء الأطفال الذين يوجد من بينهم أطفال في وضعية إعاقة، ومن تم ضرورة إعادة النظر في مراكز إيوائهم وتجهيزها بالوسائل الضرورية للعيش الكريم والتي تتوافق وحدود الدنيا لحقوق الطفل الفضلى التي ترعاها المواثيق الدولية، وكذا اتفاقيات حقوق الطفل التي صادق عليها المغرب والمغرب اليوم أكثر من ذي قبل أصبح يولي اهتماما بالغاً لهذه الظواهر الاجتماعية من خلال مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وذلك بخلق مصدات الغاية منها الحد من الظاهرة.

لذا نسائلكم السيدة الوزيرة المحترمة، ما هي الإجراءات العملية التي تنوي وزارتك القيام بها لفائدة هذه الشريحة من الأطفال؟ وما هو البرنامج الاستعجالي الذي أعدته وزارتك للأطفال وجدوا أنفسهم متخلى عنهم في دولة من المفروض أن تضمن لهم الرعاية والحماية الضروريتين؟

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة الآن للسيدة كاتبة الدولة المكلفة بالأسرة والطفولة والأشخاص المعاقين للإجابة على السؤال

السيدة ياسمينه بادو كاتبة الدولة لدى وزير التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن، المكلفة بالأسرة والطفولة والأشخاص المعاقين:

يمنع على أنه الخيريات التي تتكفل بالأطفال الأسوياء لها كذلك دور
أفما تتكفل كذلك بالأطفال المعاقين لأنه الإدماج الاجتماعي ما بين
الأطفال الأسوياء والأطفال المعاقين هو الذي سيمكن الإدماج
الحقيقي والاجتماعي دبال مستقبل هؤلاء الأطفال.

السيد رئيس الجلسة:

باسمكم أشكر السيدة كاتبة الدولة على مساهمتها، وقبل أن نتقل
إلى الجلسة الموالية أريد أن أعطي الكلمة في إطار نقطة نظام للأستاذ
الطاهري، فليتفضل.

المستشار السيد الحاج الطاهري:

السيد الرئيس،

بمجرد ما دخلت سولت السادة المستشارين هل قرئت سورة
الفاحة ترهما على أحد رجالات هذه البلاد؟ لكن هذا لم يحصل وأمام
هذا الخبر المأساوي أتوجه إلى الرئاسة بطلب قراءة الفاتحة على روح
الفقيد مولاي مصطفى بلعربي أحد رجالات هذه البلاد الذي أسدى
خدمات جليلة، وقد حضر جنازته اليوم السيد الوزير الأول والسيد
وزير الداخلية والسيد وزير الفلاحة وعدة أمناء عامون، ولهذا أتمس
قراءة سورة الفاتحة على روح هذا الفقيد.

السيد رئيس الجلسة:

بالفعل الرئاسة لم تخبر بذلك، ولكن نغتنمها فرصة لقراءة الفاتحة
ترهما على روحه الطاهرة.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ الرَّحْمَنِ
الرَّحِيمِ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ اهدنا
الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ
وَلَا الضَّالِّينَ

آمين، سبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين
والحمد لله رب العالمين.

شكرا على النبأ.

حضرات السادة، أخبركم بأن الجلسة التي كان سيعقدها المجلس غدا
صباحا قد ألغيت، وسنعقدتها حالا، وتوفر الآن على مشروع
قانون.. إذن أعلن عن انتهاء جلسة الأسئلة الشفوية.

محمد تقي الدين الإدريسي

أمين مجلس المستشارين

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للأستاذ مفيد.

السيد المستشار محمد مفيد:

شكرا السيدة الوزيرة. بالنسبة نذكر هنا دابا الأطفال المتخلى
عنهم المتواجدين الآن في الخيريات اللي من بينهم واحد المجموعة من
الأطفال اللي هم معاقين ولكن في الخيريات، الخيريات اعياء وبصراحة
الخيريات أهكوا، علاش؟ لأنه ميزانية الخيرية اللي كتعطيهم الدولة
ذاك الشيء ضعيف جدا وزادوهم هاذ الأطفال المتخلى عنهم من بينهم
الأطفال المعاقين بدون دعم ولو رمزي، دعم الخيريات ما بقاش، هاذ
الأطفال يجدون أنفسهم.. المؤسسات الخيرية كيحجروا نفسهم الآن
مخرجين واش غادي يوكلوا الأطفال اللي هم نزلاء بما فيهم العجزة
والعجزة نساء أو الأطفال اللي هم في سن التمدرس اللي تتسهر
عليهم المؤسسات أو الأطفال المتخلى عنهم اللي تيجيوهم ويحطوهم
في المؤسسات بدون دعم، هذه من جهة.

من جهة هاذ الأطفال اللي كيوصلوا إلى سن التمدرس أشنو هو
مأهم؟ أشنو هيأت لهم الوزارة؟ واش غادي يبقاو وملي يكملوا
تمدرسهم الخيريات ما تتقاش تأويهم بطبيعة الحال، كيخرجوا ما
عندهم حتى شيء مقرر فين غادي يمسيو باش يعيشوا. فلهذا أشنو هي
التدابير الفعلية لهاذ الأطفال، وشكرا السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم، الكلمة الآن للسيدة كاتبة الدولة.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير التنمية الاجتماعية والأسرة
والتضامن، المكلفة بالأسرة والطفولة والأشخاص المعاقين:

أريد فقط بالنسبة للتوضيح على أن الخيريات يتوصلون بدعم من
طرف الحكومة عبر مؤسسة التعاون الوطني، بالإضافة إلى الجمعيات
التي تهتم هؤلاء الأطفال المتخلى عنهم، ومن ضمنهم الأطفال المتخلى
عنهم المعاقين. الوزارة.. لا وزارة التنمية الاجتماعية ولا كتابة الدولة
كتعطي دعم سنوي هؤلاء الجمعيات.

إذن كاين هناك دعم من طرف الدولة لمساعدة الأطفال
والمؤسسات التي تهتم هؤلاء الأطفال، بحيث نقول على أنه هناك الآن
مشروع كما قلت في تدخل الأول أن هناك مشروع بالنسبة - في
مدينة مكناس - بالنسبة للأطفال المتخلى عنهم المعاقين، ولكن هذا لا